



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع:

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية دراسة حالة: الجزائر (2010 - 2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق/ مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة):

- فلة عاشور

من إعداد الطالب (ة):

- فارس حمادو

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	عتيقة وصاف
بسكرة	مقرا	أستاذ تعليم عالي	فلة عاشور
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	دلال حمودي

الموسم الجامعي: 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع:

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية
دراسة حالة: الجزائر (2010 - 2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق/ مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة):

- فلة عاشور

من إعداد الطالب (ة):

- فارس حمادو

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	عتيقة وصاف
بسكرة	مقرا	أستاذ تعليم عالي	فلة عاشور
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	دلال حمودي

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وبعد:
فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضلته فله الحمد
أولا وأخرا.

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذه المذكرة نشكر أولئك الأخيار
الذين مدوا لنا يد المساعدة خلال هذه الفترة وفي مقدمتهم الأستاذة المشرفة
" فلة عاشور "

الملخص:

يعتبر ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أكثر الميادين تسارعا في التطور، كما لا يخفى ما لهذا الميدان من دور مهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبهذا الصدد فإننا نقوم من خلال بحثنا التالي بدراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من حيث المفهوم العام لها. ومن حيث مؤشراتها المختلفة وكذا علاقتها بالتجارة الخارجية والاقتصاد الجزائري كما نتطرق إلى قيمة صادراتها ووارداتها كسلعة في السوق الاقتصادية العالمية، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022. حيث توصلنا إلى أهم مؤشراتنا، ونسبتها من مدخلات ومخرجات الاقتصاد الجزائري، ونسبة مساهمتها من التجارة العالمية، وأهميتها كسلعة عالمية لدى الدول النامية.

Abstract:

The field of information and communication technology is one of the most rapidly evolving fields. The important role of this field in driving economic development is well known. In this regard, through our next research, we are studying information and communication technology in terms of its general concept. In terms of its various indicators, as well as its relationship with foreign trade and the Algerian economy, we also touch on the value of its exports and imports as a commodity in the world economic market, from 2010 to 2022. We have reached its most important indicators, the proportion of Algeria's economic inputs and outputs, the proportion of its contribution to world trade and its importance as a global commodity in developing countries.

قائمة الجداول	
10	1. الاحصاءات الوصفية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية 2017
35	2. البعض من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر (2020/2010)
36	3. تطور اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر (2010-2022).
38	4. نسبة ولوج الهاتف النقال للأسر الجزائرية (2010/2021)
40	5. اجمالي مشتركى الانترنت في الجزائر (2010-2020).
41	6. طول الألياف البصرية وعدد البلديات الموصولة بها في الجزائر (2012/2020).
43	7. تطور معطيات التجارة الخارجية في الجزائر بالمليار دج (2010-2022).
54	8. قيمة صادرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2010/2022).
56	9. قيمة واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2010/2022).

قائمة الأشكال	
37	1. تطور عدد مشتركى شبكات الهاتف الثابت في الجزائر بالمليون (2010/2020)
39	2. تطور عدد مشتركى الهاتف النقال في الجزائر بالمليون (2010/2020).
44	3. تطور وضعية أهم 5 مومنين للجزائر في التجارة الخارجية بين (2010-2022).
45	4. تطور وضعية أفضل خمسة زبائن للتجارة الخارجية للجزائر (2018-2022).
55	5. قيمة صادرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر (2010/2022).
56	6. قيمة واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2010/2022).

مقدمة

تستمر ثورة المعلومات والاتصال على شكل تيار متصاعد، حيث نرى من خلال السنوات الأخيرة تغيرا كبيرا في شتى المجالات وذلك راجع للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهي تساهم بشكل كبير في تسهيل شتى الأمور وكذا نرى دورها في تنمية التجارة الخارجية إذ تشارك في استراتيجيات التسويق الإلكتروني لتحقيق أعلى ربح، وكما ساهم في نمو الاقتصاد والتجارة وتحريك عجلة التجارة العالمية، حيث كنا نرى في القدم ان الانسان كان يعتمد على اساليب تقليدية وبدأت تلك الطرق في التطور مع الزمن الى أن وصلت إلى لما نراه الآن من رقي وتطور، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت في ذاتها منتج يساهم في تحقيق أرباح كما يساهم بشكل كبير في رفع نسب وتحريك عجلة التجارة الخارجية والعالمية، فنرى أن كل من اعتمد على هذه التكنولوجيا المعاصرة التي حققت ربحا لا بأس به في الاسواق العالمية.

الاشكالية: كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير ونمو التجارة الخارجية؟

● الأسئلة الفرعية:

2- فيما تتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

3- ما هي مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

4- كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف مراحل وعمليات اتمام المبادلات التجارية الدولية؟

5- ما هي الأهمية النسبية لتجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية للجزائر؟

● الدراسات السابقة:

- **الدراسة الاولى:** بن زكري وشيبان (2019)، دور اعادة تأطير واصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية

الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية اجتماعية، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس.

تهدف الدراسة الى: الاصلاحات التي تعرض لها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، فيما يتمثل دور

الاصلاحات في تنمية الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة الى: آثار الاصلاحات على النمو الاقتصادي ساهمت في تمويل ارادات الدولة، ومن

السلبات أنها ساهمت في تطوير تجارة الدول المتقدمة وخاصة الشركات ذات النشاط الدولي.

الدراسة الثانية: زوار(2016)، دور تكنولوجيا الأعلام والاتصال في تحقيق استراتيجيات التنمية السياحية

المستدامة في الجزائر، مجلة أفق العلوم، الجزائر، جامعة الجزائر3، العدد الرابع.

تهدف الدراسة إلى: أهمية ودوافع استخدام تكنولوجيا الاعلام، السياحة الالكترونية ودورها في تفعيل القطاع السياحي، تقييم لواقع السياحة الالكترونية واستقراء آفاقها المستقبلية.

- **الدراسة الثالثة:** ساهل وبوستة (2021)، مزايا تكنولوجيا المعلومات وأهمية الاستثمار فيها، دراسات اقتصادية، الجزائر، جامعة بومرداس، صفحة 172-186.

تهدف الدراسة إلى: مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال، شرح معنى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ماهي دواعي التوجه إلى هذا النوع من الاستثمار، كيف كانت تجربة الجزائر في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

توصلت الدراسة إلى: تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي كافة الوسائل المادية والمبرمجة التي تعمل على تشغيل وإستغلال المعلومات ومختلف شبكات الربط، ان التوسع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعود الى عدة عوامل اهمها: اضطراب بيئي، زيادة حدة المنافسة، وعي المستهلكين وزيادة توقعاتهم.

- **الدراسة الرابعة:** دسوقي (2014)، دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر، رسالة ماجستير التخطيط والتنمية، مصر، القاهرة 2014.

تهدف الدراسة إلى: تحليل الموقف الحالي للتجارة الخارجية لمصر، دراسة وبحث دور تكنولوجيا المعلومات وكيفية تطويرها في ازالة الاعباء والمعوقات.

• نموذج وفرضيات الدراسة:

- **النموذج:** من خلال عنوان الدراسة والاشكالية المطروحة يتضح أننا بصدد البحث في علاقة تكنولوجيا

المعلومات والاتصال والتجارة الخارجية، ولهذا عدة أبعاد اخترنا منها البعدين:

- تسهيل التجارة الخارجية.

- تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال: حجم صادرات وواردات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- **الفرضيات:** من خلال ما سبق ذكره من إشكالية البحث وأسئلتها الفرعية وتوضيح لنموذج الدراسة، فإن

الفرضيات التي نقوم بوضعها لدراسة موضوعنا تتمثل في فرضيتين أساسيتين:

1- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل عمليات التجارة الخارجية.

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حجم التجارة في حد ذاتها كصادرات وواردات.

• منهج الدراسة:

إن طبيعة الإشكالية المطروحة وطبيعة متغيرات الدراسة تجعلنا أمام ضرورة استخدام المنهج الوصفي، التحليلي، حيث قمنا بجمع كافة المعلومات والبيانات سواء على المستوى النظري، أو مستوى دراسة الحالة، وذلك لتحليلها والتوصل لنتائج هامة.

• أهمية الموضوع:

تنطلق أهمية الموضوع من أهمية مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا دورها في زيادة مدخلات البلدان الكبرى والنامية وسهولة تحصيل تلك المدخلات مقارنة مع باقي المداخل الدولية، كما نرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال صارت هي الاستثمار الجديد والعالمي.

• أهداف الدراسة:

إن الاهداف الاساسية المنشودة من بحثنا تتمثل فيما يلي:

- التعرف عن قرب على الاقتصاد الجزائري وخاصة التجارة الخارجية ومختلف المؤشرات التي تستخدم لدراستها.
- البحث المعمق في مدخلات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

• أسباب اختيار الموضوع:

حادثة الموضوع: حيث أن حادثة هذا الموضوع ترجع إلى حادثة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيطرتها على الأضواء حديثا حيث أنها تعتبر من أهم التحولات التي غيرت العالم

• الحدود المكانية : حسب كل ما سبق نقوم بدراسة حالة الجزائر كدولة اقتصادها نفطي، ريعي، تبحث عن

بدائل نفطية وقد تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد الحلول. **الحدود الزمنية:** قمنا بتحديد فترة لدراستنا خلال: 2010-2022، أكثر من عشر سنوات تختلف فيها وضعيات الاقتصاد الجزائري بين مجبوحة مالية وبين نقشف، لنتبع تطور صادرات وواردات القطاع في ظل ظروف اقتصادية مختلفة.

• خطة مختصرة للدراسة:

- تضمنت دراستنا فصلين، الفصل الأول تضمن: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- المبحث الأول: ماهية وأساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

مقدمة

- المبحث الثاني: تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وطرق مواجهتها
- المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية
- الفصل الثاني تضمن: تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية بالجزائر.
- المبحث الاول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر
- المبحث الثاني: انعكاس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية وتكنولوجيا

المعلومات والاتصال

تمهيد:

في نهاية القرن العشرين دخلت تقنية المعلوماتية في جميع ميادين الحياة والأنشطة للدول والمؤسسات والأفراد، إلى حد تكوينها مجتمع إلكتروني قائم بذاته، يختلف عن البيئة التقليدية التي نعيشها، إذ تستند على ملايين الحاسبات والأجهزة في جميع أنحاء العالم ومن ملايين الوصلات الشبكية، ويتم فيها تبادل أعداد هائلة من المعلومات، تعد هاته الأخيرة الحجر الأساسي والمورد المهم لتحسين أداء وممارسات مختلف المؤسسات، فقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة الكم الهائل من البيانات لإنتاج المعلومات، والتي يستفاد منها بعد التحليل في تقدم المجتمعات. ومن الملاحظ أن الواقع الأكبر لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يجد أصداءه في ميدان التجارة، حيث تتسارع خطى الدول لإعادة هندسة التجارة، ولا عجب في ذلك بعد أن أدركت عدة دول أن مدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد ساهمت فعلا في تحسين وتطوير الاقتصاديات.

تأسيسا على ذلك، وقصد الإلمام بمختلف المفاهيم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها

أداة هامة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية واساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ المبحث الثاني: متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحدياتها.
- ✓ المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية واساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات من اهم الوسائل التي تستخدمها مختلف انواع المؤسسات الهادفة وغير الهادفة الى الربح في عملياتها المختلفة سواء كان ذلك في عمليات التخطيط والاشراف أو التوثيق او الشؤون الادارية او المالية او غيرها من اوجه النشاط، بالإضافة الى انها تحل كثيرا من المشاكل العمل وتؤدي قدرة الموارد الاخرى للمؤسسة، كما انها تعتبر مصدرا لخلق القيمة.

ومن خلال ذلك سنتطرق في هذا الى مفهوم تكنولوجيا المعلومات واهميتها واهدافها ودوافع استخدامها ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اهم مؤشرات التطور في العالم منذ بداية القرن العشرين وتقاص قوة اي بلد بمدى تطور تكنولوجياها.

الفرع الاول: المدخل التعريفي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أدى ظهور مجتمع المعلومات وبناء اقتصاد جديد يعتمد على المعارف إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات، ويعد استخدامها أحد أكبر التحديات التي تواجه معظم الدول ما دفع بها إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قصد الاستفادة من المزايا التي تحققها، وبغية تبسيط الموضوع تم التطرق إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومتطلباتها وكذا المزايا التي تحققها.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا.

تعرف التكنولوجيا على أنها "عبارة عن نسيج من المعارف، الابتكارات والتطبيقات التي تتمركز حول تقنية صناعية ما" (شامخ، 2010، صفحة 41)

كذلك هناك من يعرف التكنولوجيا على أنها: الفن والعلم المستخدم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إذ تعد التكنولوجيا علماً لأنها تركز على الأساليب والبحوث والأمور العلمية، وتعتبر فناً لأن الخبرات والمهارات الفنية تستخدم للتأكد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المنظمة والمجتمع. (حلوي، 2020، صفحة 11)

ثانيا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

لقد تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وفقا لآراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا شاملا، ولعل مرد ذلك يرجع لاختلاف مرجعياتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية. حيث تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "تلك الأجهزة والمعدات والأدوات والأساليب التي استخدمها الإنسان ويمكن أن يستخدمها مستقبلا على المعلومات الصوتية، والمصورة، والرقمية وكذلك معالجة تلك المعلومات من حيث تسجيلها وتنظيمها وترتيبها وتخزينها واسترجاعها وعرضها واستنساخها وبثها وتوصيلها في الوقت المناسب لطالبيها وتشمل كل من تكنولوجيا التخزين والاسترجاع وتكنولوجيا الاتصالات" (الطائي، 2013، صفحة 60).

ثالثا: مفهوم تكنولوجيا الاتصال.

تعرف على أنها "مجموعة من الآلات والأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها" (كتاف، 2019، صفحة 134). وتعرف أيضا على أنها "مجموعة من الوسائط المادية والبرمجيات التي تربط المكونات المادية وتنقل المعلومات من محطة إلى أخرى، فتساعد بذلك على المشاركة في البيانات أو الموارد" (يحياوي و لحسيني، 2017، صفحة 418).

رابعا: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعددت التعاريف وتنوعت لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا باختلاف زوايا واهتمام كل باحث حيث قمنا باختيار التعريفين التاليين:

- هي مجموعة الأدوات، التقنيات أو الوسائل أو الأنظمة والبرامج المختلفة التي يتم استخدامها بغرض معالجة المضامين أو المحتويات المراد إيصالها للجهات المعنية بها، وذلك من خلال عدة مراحل بدءا ب: مرحلة جمع المعلومات ومراقبة البيانات، تليها مرحلة المعالجة والتي بدورها تمر بمجموعة من العمليات كالتنظيم والتبويب، التخزين والتميز، التحليل للوصول للنتائج المتبتغة وذلك للاستفادة منها. (حشاني، 2019، صفحة 43).

- عبارة عن عمليات جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها وإيصالها باستخدام مجموعة من الأدوات والتقنية الحديثة والمتطورة وتقنيات الاتصال الحديثة والاتصال. " (بزاز، 2019، صفحة 8)

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى المجتمعات الأكثر تطوراً، فقد أصبحت مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر حيث نجدها تساهم بطريقة مباشرة في قيام مجتمع حديث يقوم علماً ساليب وتقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أولاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كونها تساهم في: (مرواني، 2012، صفحة 43)

- عولمة الاقتصاد إذ أن فروق الزمان والمكان لم تعد تذكر، فكل النشاطات الاقتصادية طغى عليها طابع العالمية: استنتاج، استهلاك، التسويق، الاستثمار...
- توفير المعلومات من مصادرها الأصلية المختلفة، فبإمكان المنشآت اللجوء إلى مصادر المعلومات الخارجية كما المصادر الداخلية بسهولة ويسر، وبالتالي فاتخاذ قراراتها يبنى على ظروفها الداخلية في إطار ما يحيط بها عالمياً.
- المساهمة في تخفيض التكاليف والجهد والوقت، فالكل أصبح يميل إلى تقليل الحركة وتعويضها بالاتصال عبر الوسائل المختلفة.
- تحسين نوعية المنتجات المقدمة لتوفرها على كم متزايد من المعلومات، من خلال تزويدها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانياً: أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تتمثل أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في: (عزايبة، 2019، صفحة 10)

- طبيعة وخبرة المستخدم.
- الأعمال الممكن تشغيلها وأدائها
- الأداء حجم المبيعات
- ضمان التكامل لعدم ضياع البيانات.
- طبيعة وخدمة المستخدم.
- أمن المعلومات.
- إمكانية التشغيل على قواعد بيانية مختلفة أو نظم تشغيل وأجهزة متنوعة.
- سرعة تطوير النظام.

- طبيعة وخبرة المستخدم.
- أمن المعلومات.
- القدرة على التغيير والتعديل.
- إمكانية تكبير الإمكانيات.
- زمن الضياع.
- المجهود اللازم للحفاظ على النظام.

نلاحظ أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا حساسا في صياغة الأعمال الحديثة وبناء الأهداف الإستراتيجية المهمة للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثالث: خصائص تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

تتسم تكنولوجيا الاتصال الحديثة بصفات تميزها عن وسائل الاتصال التقليدية ومن أبرزها: (خطاب، 2017،

الصفحات 7-8)

- **أولا: التفاعلية.** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت.
- **ثانيا: الإلزامية.** يعني بذلك استقبال الرسالة بأي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين في عملية الاتصال غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- **ثالثا: اللامركزية.** هذه الخاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالإنترنت تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت على مستوى العالم بأسره.
- **رابعا: قابلية التواصل.** أي إمكانية الربط بين أجهزة الاتصال المختلفة.
- **خامسا: قابلية التحويل.** بمعنى إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مقروءة أو مطبوعة.
- **سادسا: الجماهيرية.** إمكانية توجيه الرسالة الانتقالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة، بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة
- **سابعا: الشبوع والانتشار.** بمعنى قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العام.

— **ثامنا: تخفيض الوقت.** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكنت من اختصار الوقت والمكان.

المطلب الثاني: أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تطرقنا في هذا المبحث الى مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوظائف التي تقوم بها، بالإضافة إلى دوافع استخدامها ومؤشراتها.

الفرع الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها مضملة واسعة تشمل كلا من نظم المعلومات وتقنيات معالجة البيانات والاتصال وغيرها وفيما يلي توضيح لمكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال: (توامي ، 2012، الصفحات 6-7):

- أولاً: الأجهزة **Hardware**. وتعرف على أنها الجزء المادي لتكنولوجيا المعلومات المتمثل بالحواسيب والأجهزة الملحقة بها لتنفيذ المهام المطلوبة
- ثانياً: البرمجيات **Softwares**. هي عبارة عن مجموعة من المكونات المعنوية لنظام الحاسب من تعليمات وإجراءات وبرامج وأنظمة التشغيل ولغات برمجة وتقوم هذه البرمجيات بعدة وظائف أساسية أهمها إدارة عمليات الحاسوب واسترجاع البيانات ودعم تطبيقات الأعمال
- ثالثاً: الشبكات **Networks**. هي عبارة عن مجموعة من الحواسيب تنظم معا وترتبط بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدمها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل وتبادل المعلومات في ما بينهم وتستخدم هذه الشبكات لتحقيق مجموعة من الأغراض مثل توفير اتصال بين الأشخاص والوصول للمعلومات عن بعد والتجارة الالكترونية وتخفيض المصروفات ومشاركة الموارد وغيرها.
- رابعاً: قواعد البيانات **Databases**. وهي مجموعة من البيانات تجمع بينها علاقات منطقية يسهل تخزينها واسترجاعها بغرض استخدامها أو تعديلها أو الإضافة عليها لتكون جاهزة من قبل المستخدمين عند الحاجة (توامي ، 2012، الصفحات 7-8).

- خامساً: الموارد البشرية **Human and resources**. وهم مجموعة من الأفراد الذين يستخدمون الحاسوب والمبرمجين الذين يقومون ببناء وتصميم البرامج. (بوعقال ، 2015، صفحة 17)

الفرع الثاني: وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستة وظائف تتعلق بإدارة المعلومات من: الاستحصال، المعالجة، التوليد، الحزن، الاسترجاع والنقل، ويمكن إنجازها في الآتي: (حلوي، 2020، صفحة 43)

- **أولاً: الاستحصال.** يكون من المفيد دائماً تجميع سجلات بالفعاليات والنشاطات وهذه العملية تنجز حين يتوقع المستخدم أن البيانات ستكون مفيدة في وقت لاحق.
- **ثانياً: المعالج.** وهي الفعالية المرتبطة أكثر بالحاسوب، وتتضمن فعالية معالجة الأرقام، الرموز، ورسائل وتحويلها إلى معلومات.
- أما معالجة المعلومات وهي فعاليات الحاسوب التي تحول أي من المعلومات إلى نوع آخر وتشمل جميع المعالجات التي تحتوي على المعلومات النصية والسمعية، وهناك أنواع من المعالجة:
 - أ- **معالجة النصوص.** صياغة الوثائق النصية مثل التقارير والنشرات الإخبارية؛
 - ب- **معالجة الأشكال.** أي تحويل المعلومات الجزئية، الأشكال والبيانات والصور إلى صورة يمكن التعامل بها في الحاسوب؛
 - ج- **معالجة الأصوات.** ويعني معالجة المعلومات الكلاسيكية.
- **ثالثاً: الخلق (التوليد).** تخدم تكنولوجيا المعلومات بصورة دائمة لخلق المعلومات من خلال معالجة وتنظيم البيانات في هيئة مفيدة أكثر على شكل أرقام، نصوص، أشكال مرئية في بعض الأحيان لخلق المعلومات في صيغها الأصلية أو صيغ حديثة.
- **رابعاً: التخزين.** من خلال تخزين المعلومات يحفظ الحاسوب البيانات والمعلومات من أجل استحضار مستقبلية على وسائط للتخزين مثل "CD" التي يستطيع الحاسوب قراءتها ويقوم الحاسوب بتحويل البيانات أو المعلومات ولا تتخذ بشكل أصوات كالتالي نعرفها ولكن بصيغة مشفرة.
- **خامساً: الاسترجاع.** يعني وضع واستنساخ البيانات أو المعلومات من أجل المعالجة المستقبلية أو نقلها إلى مستخدم آخر.
- **سادساً: النقل.** تسمى عملية إرسال البيانات والمعلومات من موقع إلى آخر بالنقل، فشبكات الحاسوب تستطيع إرسال البيانات والمعلومات من خلال الأقمار الصناعية والألياف البصرية متجاوزة الحدود وأهم مثال لاستخدام الانترنت من نقل المعلومات هما: البريد الإلكتروني ويعني قبول وتخزين ونقل النصوص والرسائل الصورية بين المستخدمين نظام الحاسوب.

الفرع الثالث: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تعرف المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن توجهها غير مسبوق نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف نشاطاتها لما توفره من مزايا وفوائد تدعم مركز المؤسسة. وعليه فقد تعددت العوامل التي تدفع

بالمسيرين إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مؤسساتهم ونذكر منها: (مرواني، 2012، الصفحات 47-46)

- رغبة المسيرين وأرباب العمل بالتعريف بأعمالهم ومنتجاتهم والخدمات التي يوفرونها للزبائن والشركاء والمساهمين.
- نشر كل المعلومات التي تخص المؤسسة والتي يريد الزبون معرفتها من منتجات وخدمات وأسعار.
- تقديم خدمات للزبون بأحسن طريقة من حيث السرعة والسهولة.
- جلب فئة جديدة من العملاء الذين هم على اتصال بالإنترنت.
- انفتاح المؤسسة على الأسواق المحلية، الإقليمية والدولية.
- تحقيق الانسجام والتفاعل الإيجابي بين أفراد المؤسسة من جهة وبين المؤسسة ومختلف المتعاملين من جهة أخرى.
- الرغبة في تخفيض التكاليف، تحسين الإنتاجية والكفاءة وتطوير المنتجات والخدمات.
- السعي نحو الإبداع، التنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة وتحقيق ميزة تنافسية.
- التنافس مع تحركات المنافسين بكفاءة.
- التخفيض من الأعمال الإدارية والتركيز على المهام الأساسية.
- تحسين التوظيف الداخلي للمؤسسة.

الفرع الرابع: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات وبتكليف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بوضع مجموعة من المؤشرات تقي وتقيم أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك استنادا إلى بيانات قابلة للمقارنة دوليا ومنهجيات متفق عليها، بغرض توفير تقييم موضوعي لأداء البلدان في مجال التكنولوجيا وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أكثر، وتمثل هذه المؤشرات في: (يحيوي و لحسيني، 2017، الصفحات 420-424)

اولا: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مؤشر مركب يجمع أحد عشر مؤشرا في مقياس واحد، يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين البلدان، وينقسم هذا المؤشر إلى ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

- أ- المؤشر الفرعي الأول: النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويشمل عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت والنقال لكل 100 نسمة، عرض النطاق الدولي للإنترنت لكل مستعمل، النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب والنسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاذ للإنترنت، وبلغت نسبتها %31.
- ب- المؤشر الفرعي الثاني: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشمل النسب المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت وعدد المشتركين فيها لكل 100 نسمة، وعدد الاشتراكات في خدمة النطاق العريض السلكي الثابت واللاسلكي لكل 100 نسمة، حيث بلغ عدد المشتركين %24.
- ج- المؤشر الفرعي الثالث: المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشمل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي، وأظهرت نتائج مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن أغلبية البلدان حسنت قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لديها عام 2017، ولكن التفاوت بين أعلى هذه القيم وأدناها لم تتغير، والجدول الموالي يظهر الاحصاءات الوصفية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية 2017.
- الجدول رقم (01): الاحصاءات الوصفية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول

العربية 2017

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Min	Max	Moyenne	Ecart-type
FIX	20	0	20	0,328	24,311	10,111	6,628
mob	20	0	20	41,196	208,505	107,680	40,513
INT	20	0	20	7,471	99,653	56,557	32,120

المصدر: (قابوسة ، بن الحبيب ، و بلهوشات ، 2020 ، صفحة 801)

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (01) أدناه يتضح أن مؤشر عدد مشتركى الهاتف النقال لكل 100 شخص في 20 دولة عربية شهد أدنى قيمة له سنة 2018 بلغت 41,20% وكانت بدولة جيبوتي وتليها اليمن وجزر القمر بنسبة لم تتجاوز 60%، في حين كانت أعلى نسبة 208,505% بدولة الإمارات العربية المتحدة وتليها كل من الكويت وقطر بنسبة فاقت 140%.

أما مؤشر نسبة الاستخدام الشخصي للإنترنت فنجد أنه عرف قيمة دنيا خلال سنة 2018 قدرت بـ: 7,47% وكانت بدولة جزر القمر وتليها كل من دولة موريتانيا وليبيا على التوالي بنسب لم تتجاوز 20%، في حين

نجد أن هذا المؤشر عرف أعلى مستوى له بقيمة قدرت بـ 99,65% : وكانت بدولة قطر وتليها كل من دولة الكويت والبحرين والامارات بهذا الترتيب بنسب تفوق 98%.

بينما مؤشر عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص بلغت أدنى قيمة له 0,33% وكانت بدولة السودان وتليها في الترتيب كل من موريتانيا وجزر القمر بنسب تقل عن 2%، في المقابل نجد أن هذا المؤشر شهد على مستوى له بقيمة 24,31% بدولة الامارات العربية المتحدة ثم ليبيا والبحرين بنسبة فاقت 1%. كما نجد أن مؤشر عدد مشتركى الهاتف النقال لكل 100 شخص حضي بأعلى متوسط حسابي قدر بـ 107,68% مقارنة بباقي المؤشرات، في حين عرف مؤشر عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص أدنى انحراف معياري بلغ 6,63% مقارنة بباقي المؤشرات مما يدل على أنه أكثر تجانس في نسبته بين الدول العربية مقارنة مع المؤشرات الأخرى.

ثانيا: مؤشر رقم أعمال قطاع الاتصالات.

يدل هذا المؤشر على مدى توسع وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلد المعني وذلك تبعاً لما يحققه من مساهمة في الناتج الخام الداخلي، حيث أن مؤشر رقم أعمال قطاع الاتصالات هو مؤشر يعكس النمو الكبير لسوق الاتصالات.

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة العالمية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة العالمية هي مجال متنامٍ وحيوي في عصرنا الحديث، حيث يلعب دوراً حاسماً في تحويل وتطوير العالم الاقتصادي والاجتماعي، يعتمد نجاح الشركات والأفراد على قدرتهم على الاستفادة من التقنيات والأدوات التي توفرها هذه التكنولوجيا لتبادل المعلومات وتحسين عمليات التجارة الدولية. تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال قدرة هائلة على تحسين كفاءة وفاعلية التجارة العالمية. من خلال استخدام الأنظمة الحاسوبية والبرمجيات والشبكات، يمكن للشركات الآن تبسيط العمليات التجارية وتسريعها، بدءاً من إنشاء عروض البيع والشراء، وصولاً إلى تسجيل الطلبات وإدارة سلاسل التوريد والشحن والتوزيع، كما تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضاً فرصاً لتوسيع نطاق التجارة العالمية بفضل الإنترنت، أصبح من الممكن الآن التواصل والتعامل مع العملاء والشركاء التجاريين في أي مكان في العالم بسهولة وفعالية، يمكن للشركات بناء منصات التجارة الإلكترونية وإنشاء متاجر عبر الإنترنت للوصول إلى عملاء جدد وتسويق منتجاتهم وخدماتهم على نطاق عالمي.

الفرع الأول: التكنولوجيا الجديدة والأهداف العالمية.

ان التكنولوجيا صارت في وقتنا الحالي تعتبر هي المعيار الاساسي لقياس تطور البلدان في العالم، كما انها هي المفتاح لخروج اي دولة للعالم كقوة عظمى.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا الجديدة.

تشير إلى مجموعة من التكنولوجيات التي تعتمد على التطورات الأخيرة في العلوم والهندسة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والتحليل الضخم للبيانات، والروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والتجارة الإلكترونية، والواقع الافتراضي، وغيرها (حسنين شفيق، 2014، صفحة 20)

مرت التكنولوجيات الجديدة بالعديد من المراحل أولها تمثلت في ثورة المعلومات والاتصالات التي كانت ابتداء من اختراع الكتابة والطباعة ومصادر المعلومات المسموعة والمرئية، اضافة الى اختراع جهاز الحاسوب وصولا الى ظهور شبكات المعلومات المختلفة وفي مقدمتها الانترنت، وبرز الجيل الثالث و بناء النظم المحلية والتي أطلق عليها اسم الدوائر الالكترونية المتكاملة والجيل الرابع للحاسبات المتطورة من الجانب البرمجي خاصة والمادي عامة، إضافة الى ظهور تطورات اخرى متنوعة ومتعددة ساهمت في تلبية حاجات الأفراد أهمها الاتصالات الرقمية من تلفزيون عالي القوة والاتصال المباشر بقواعد البيانات وعقد المؤتمرات عن بعد والبريد الالكتروني (حسنين شفيق، 2014، صفحة 23/22)

وقد أدى هذا التطور في التكنولوجيات الى ظهور ما يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت ففتحت الباب أمام الافراد والمؤسسات للتواصل والتفاعل بينهم في أي مكان من العالم (حسنين شفيق، 2014، صفحة 24)

فاليوم أصبح تحقيق التطور التكنولوجي من أهم أهداف الدول من مختلف العالم خاصة النامية منها التي تسعى الى النهوض باقتصادها وتطورها التكنولوجي بالنظر الى الدول المتطورة.

ثانياً: خصائص التكنولوجيا الحديثة :

إن للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال خصائص ومميزات كثيرة، نذكر منها ما يلي (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، 2005، الصفحات 260-262)

-التفاعل: تحقق التكنولوجيا الحديثة خاصية التفاعلية بين الأفراد والمجتمعات من خلال العمليات الاتصالية التي يقوم بها الأفراد، سواء كان من الجانب المرسل أو المستقبل، فالتفاعل يظهر في العديد من المظاهر والأنظمة من

أهمها، أنظمة النصوص المتلفزة فكثيرا ما نجد التفاعل بين المستخدم والمرسل وذلك من خلال: التلفزيون، الهاتف، البريد الإلكتروني... الخ.

-الغير تزامنية : وهي امكانية ارسال الرسائل واستقبالها من طرف الأفراد في الوقت المناسب.

-الحركية والديناميكية : هي مختلف الوسائل التي تسهل الاتصال مع الحركة مثل الهاتف، آلات التصوير، جهاز الفيديوها... الخ.

-الشيوع والانتشار : بمعنى انتشار مختلف المعلومات والأخبار في كل زوايا العالم.

-الكونية : البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية، حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة (حديد يوسف، ديسمبر 2014، صفحة 236)

ثالثا: التكنولوجيا الحديثة وتحقيق الأهداف العالمية.

في ظل تطور المناخ الاقتصادي تسعى معظم المنظمات إلى الحفاظ على مركزها التنافسي ومكانتها التطورية، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات سلاحا تنافسيا قويا لذا أدركت معظم المؤسسات الادارية في مختلف الدول حول العالم مدى أهمية هذا السلاح في دعم وتحقيق الميزة التنافسية، خاصة وأن وظيفتها لم تعد تقتصر على تخفيض التكاليف فقط بل يتعدى إلى مساعدة المنظمة على البقاء والاستمرار في البيئة التنافسية العالمية.

(Robert Reix, p. 148)

يمكن تحديد دور التكنولوجيات الحديثة في تحقيق الأهداف العالمية من خلال النقاط التالية :

- السيطرة على الأسواق: حيث تعتبر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أهم الوسائل التي تساهم في بسط نفوذ الدول المتطورة على الأخرى التي لا زالت في طريق النمو، فكلما كانت جودة الاتصالات وتلقي المعلومات مرتفعة كلما زادت من اهتمام الأفراد بها وبالتالي تزيد المؤسسات من التنافسية بينها .

- الابداع والتطوير: وذلك من خلال التميز باستخدام أساليب إدارية وتكنولوجيا حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم، أو إعادة هندسة العمليات، أو التوسيع في التجارة الإلكترونية، أو التحول من الصفات التقليدية إلى الأنظمة الأوتوماتيكية الحديثة، أو توفير بنية تحتية للاتصالات، أو توفير قواعد بيانات شاملة وحديثة.

- كفاءة العمليات : تؤدي كفاءة العمليات إلى أحداث تحسينات وتغييرات جوهرية في عمليات المؤسسة وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية مستعينة في ذلك بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

- ارتفاع المردود المالي : من خلال تحسين الأداء المالي للمؤسسات وزيادة نسب مداخيلها وربحها.

الفرع الثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية.

يشهد العالم اليوم نوعاً مختلفاً من التطور في مختلف المجالات، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية، فبعد المراحل التي مر بها الأفراد من أجل الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة من عصر الزراعة إلى الثورة الصناعية فالتطور التكنولوجي والمعلوماتي، حيث أصبح التطور التكنولوجي للدول مرتبطاً إلى حد كبير بقدرتها على تحقيق التطور السريع في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

ومثل العديد من المجالات كان للتجارة تأثير كبير بالتكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، حيث تسعى كل دول العالم نحو خطة إعادة تحسين وهندسة التجارة، وهذا بعد إدراك كل الدول لأهمية تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الحديثة في تحسين وتنمية اقتصاد البلاد .

أولاً: التكنولوجيات الحديثة وتجارة السلع.

تعمل التكنولوجيا الحديثة على تغيير مفهوم التجارة التقليدية، فأصبحت الوسيلة السهلة التي يعتمد عليها الأفراد من أجل اقتناء لوازمهم، فهي فضاء يوفر آخر الأجهزة الإلكترونية والملابس من ماركات عديدة والأدوات الكهرو منزلية... إلخ، حيث زادت التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ثلاثة أضعاف خلال العقدين حتى عام 2016 لتصل إلى 1.6 ترليون دولار أمريكي (تقرير التجارة العالمية، 2018)، ويجدر الإشارة إلى أن سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر محركاً كبيراً لسلاسل القيمة العالمية على مدى العقود الماضية نظراً لتنوع المواد وتعدد المكونات اللازمة لإنتاجها .

كما يمكن للتقنيات الجديدة أن تساعد في زيادة التجارة من خلال تقليل الحواجز خفض التكاليف المتعلقة بالتجارة خاصة بالنسبة للسلع الحساسة للوقت أو كثيفة العقود أو كثيفة الاعتماد، وسيعمل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء على زيادة كفاءة سلاسل التوريد المعقدة وتمكين تتبع الموقع والعوامل البيئية مثل درجات الحرارة والرطوبة للسلع الحساسة بهدف التحقق من جودتها.

يعد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تكاليف التجارة عاملاً مهماً في إحداث التغييرات في عملية التجارة، حيث أن انخفاض تكاليف التجارة يسمح لمزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات في الأسواق النامية بالمشاركة في التجارة الدولية في كل من السلع والخدمات (تقرير التجارة العالمية، 2018).

ولكن وبالرغم من كل هذا تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكثير من الأحيان إلى تراجع التجارة، حيث انخفضت التجارة في السلع القابلة للرقمنة مثل الأقراص المدججة والكتب والصحف من 2.7% من إجمالي تجارة السلع في عام 2000 إلى 0.8% في عام 2016 (تقرير التجارة العالمية، 2018)، ومن الأكبر استمرار هذا

الارتفاع خاصة مع زيادة انتشار الإنترنت واستمرار التحول لهذه السلع إلى نماذج خدمات مثل خدمة سبوتفاي للأغاني وNetflix للأفلام وحتى الكتب الإلكترونية .

كما يمكن أن تتوسع رقمنة السلع بشكل أكبر مع دخول التصنيع الجديد، وقد يتم تصنيع السلع المادية بالقرب من موقع استهلاكها أو ميدانيا في المصانع أو حتى في منازل المستهلكين، حيث الهدف الأول التي تعمل من أجله التجارة الرقمية هي الحد من التجارة في السلع في نفس الوقت الذي تزيد فيه من أهمية الملكية الفكرية، وقد عرفت السنوات الماضية زيادة في تجارة ترخيص الملكية الفكرية وامتلاك حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى الزيادة في تنوع الملكية الفكرية التي يجري تداولها (تقرير التجارة العالمية، 2018).

ثانيا: التكنولوجيا وممارسة التجارة.

إن التغيير الكبير الذي حدث في التجارة هو ظهور التكنولوجيات الحديثة وخاصة الإنترنت التي أصبحت كسوق لتبادل وبيع السلع وتقديم الخدمات، حيث تسمح التجارة الإلكترونية بطلب الخدمات رقميا ولكن منصات الاتصالات عبر الإنترنت تتيح للمستخدم استقبال الخدمات رقميا، مثل استشارات الرعاية الصحية والتعليم، كما تساعد التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال في إزالة العقبات التي تعيق الخدمات عبر الحدود حيث تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تؤدي التكنولوجيا إلى إحداث تغييرات كبيرة في تكوين التجارة العالمية، من خلال زيادة حصة تجارة الخدمات من 21% إلى 25% بحلول عام 2030 (تقرير التجارة العالمية، 2018).

يشير تحليل أجراه معهد ماكينزي العالمي إلى أن التكنولوجيا ستعمل على خفض التكاليف، مما يدفع التجارة بما يصل إلى 4.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، ومع ذلك فإن العلاقة بين التكنولوجيا والتجارة تصبح أكثر غموضا .

ستعمل التقنيات التي تغير الإنتاج مثل الذكاء الاصطناعي، مما يقلل التجارة العالمية للسلع بما يصل إلى 4 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، وبالرغم من كل ذلك إلا أن المنتجات الجديدة ذات تقنيات جديدة ستؤدي إلى تراجع التجارة وهذا يشمل على مختلف السلع والخدمات التي تتم رقمنتها والسلع الجديدة مثل المركبات الكهربائية التي تحتوي على أجزاء أقل من نظيرتها التقليدية، ويمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى تكوين السلع وقابليتها للتجارة إلى انخفاض التجارة بما يصل إلى 310 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، وقد تظهر مجالات أخرى من تجارة السلع بعد ظهور أنماط الاستهلاك الجديدة والمتطورة (آني جروسي-أوفوف، ساسكاي هاوسلر، كيرستين هينيك، وتيمو مولر، 2017).

ثالثا: تداعيات التكنولوجيا على مستقبل التجارة.

يشير التحول الكبير الذي يعرفه قطاع المعلومات والاتصال على تحول في مستوى التجارة وكذا الخدمات المقدمة حيث أنه يمهّد إلى تطورات مستقبلية جذرية في سوق العمل العالمي وعلى الاقتصاد العالمي. وتعد سلاسل القيمة في الاقتصاد الرقمي أقل كثافة من حيث العمالة لذا فهي تقدر المهارات أكثر من العمالة، وفي نفس الوقت يعمل التصنيع على تقويض دور العمالة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع. دور البنية التحتية أقل أهمية في الاقتصاد الرقمي وهناك تزايد في أهمية الأنواع الأخرى من البنية التحتية وهي البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والكابلات الموجودة تحت سطح البحر وأنظمة الأقمار الصناعية والحواد والمدمج بالطاقة التي يمكن الاعتماد عليها من أجل الاستمرار، وفي المستقبل هناك توقع واضح ومحدد على أن جغرافيا أي اقتصاد ستصبح أقل أهمية من الاتصال الرقمي. هناك تداعيات مماثلة على أطر العمل والمؤسسات القانونية، حيث أن القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية وتدفعات البيانات وحماية الخصوصية والتي غالبا ما تواجه نقضا في الخدمات وتتم تجزئتها دوليا حيث ستكتسب أهمية أكبر من الجمارك والتعرفة الجمركية. بوضع هذه التداعيات والمهارات والبنية التحتية الرقمية وأطر العمل القانونية، يظهر مخطط يبين القدرة على التنافس والميزة النسبية للتجارة في الاقتصاد الرقمي المستقبلي، وهذا ضروري بشكل خاص بالنسبة للدول الأقل تطورا، وبالنظر إلى الديناميات الأخرى المؤثرة، فليس من المنطقي أن تقوم دولة صغيرة غير ساحلية في جنوب الكرة الأرضية أن تصبح مركزا عالميا للتصنيع، كما تقدر منظمة التجارة العالمية أنه في ظل الظروف المناسبة يمكن أن تنمو حصة الدول النامية في التجارة العالمية من 46% في عام 2015 إلى 57% في عام 2030 (تقرير التجارة العالمية، 2018).

كما يمكن للاقتصاد الرقمي فتح الباب أما الأسواق الناشئة، مثل المشاريع الصغيرة أو المتوسطة، وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة انخفضت تكاليف التجارة ومن المتوقع أن تستمر في العمل على تخفيضها أكثر، كما تسمح أنظمة التجارة الإلكترونية والمدفوعات عبر الإنترنت لأي شركة مهما كان حجمها بالوصول إلى قاعدة عملاء عالمية والتنافس مع الشركات متعددة الجنسيات وسيكون للاتصال واستيعاب تقنيات خفض التكاليف أثر إيجابي غير متناسب مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهمها تلك الموجودة في الأسواق الناشئة (تقرير التجارة العالمية، 2018).

الفرع الثالث: أثر تطبيق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التجارة الخارجية.

يؤثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على العديد من نواحي الأنشطة الاقتصادية عموماً والتجارة العالمية خصوصاً، فهي تؤثر على طبيعة العمل، سلاسل الإمداد، الإنتاج: خاصة تكاليفه، والعديد من النقاط الأخرى، وسنحاول دراسة أهم الجوانب التي تؤثر عليها تطبيقات هذه التكنولوجيا وذلك على مستوى التجارة العالمية .

أولاً: تكنولوجيا المعلومات و خفض التكاليف وتعزيز كفاءة عمليات الخدمات اللوجستية والتجارة. تشمل تكاليف التجارة أي شيء يعمل على توسيع الفجوة بين سعر المنتج في بلد التصدير و أسعار المستهلك في بلد الاستيراد (بيرنارد هوكممان، بن شيفيرد، 13 مارس 2015)، ومن أهم النقاط التي نتطرق إليها من أجل دراسة أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال التجارية ما يلي (ابراهيم، بختي، 2005/2004) **أ-الأتمتة والتشغيل المتكامل.** يمكن استخدام البرمجيات والأنظمة المتكاملة لتنفيذ العمليات اللوجستية والتجارية بشكل آلي .

ب- نظام إدارة سلسلة التوريد. يمكن استخدام أنظمة إدارة سلسلة التوريد لتحسين تدفق المعلومات والموارد في جميع مراحل العملية .

ج-التجزئة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. تتيح التكنولوجيا إمكانية إقامة أعمال تجارية عبر الإنترنت وتوفير قنوات مباشرة بين الشركات والعملاء، يتم تحسين تجربة التسوق وتقليل التكاليف المرتبطة بالمناجر الفعلية.

د-تحسين الاتصال والتنسيق. يمكن استخدام أنظمة المراسلة الفورية وبرامج التعاون عبر الإنترنت لتسهيل التواصل والتنسيق بين الشركات والموردين والعملاء، حيث يساعد ذلك في تحسين الكفاءة وتجنب التأخيرات والاشتباكات.

هـ-التحليلات والتنبؤات. يمكن استخدام تقنيات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لفهم البيانات واستخلاص الصيغ والاتجاهات المفيدة فيمكن أن تساعد هذه المعلومات في اتخاذ قرارات استراتيجية وتوجيه التجارة واللوجستيات بشكل أفضل.

ومن أمثلة التغييرات التي من المتوقع أن تساهم فيها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال السفن ذاتية القيادة التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة للتحكم والتوجيه والملاحة بدون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر تهدف هذه السفن إلى تحسين كفاءة وسلامة عمليات الشحن البحري وتقليل استهلاك الوقود والانبعاثات الضارة تعتمد السفن ذاتية القيادة على تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والاستشعار ونظم الملاحة الذاتية والتحكم بالروبوتات و تعمل هذه التقنيات سويًا لتمكين السفينة من تحليل المعلومات المحيطة بها، مثل حالة البحر والمرور

البحري والعوامل الجوية، واتخاذ القرارات المناسبة للملاحة، كمثال ثاني نذكر المركبات البرية ذاتية القيادة التي تهدف إلى تحسين كفاءة وسلامة حركة المرور وتقليل حوادث السير والازدحامات المرورية (آني جروسبي-أوفوف، ساسكيا هاوسلر، كيرستين هينيك، وتيمو مولر، 2017)، و أخيراً الطائرة بدون طيار ذاتية القيادة تمتاز هذه الطائرات بقدرتها على تحليل البيانات والمعلومات من البيئة المحيطة بها، مثل الارتفاع والسرعة والمسافة وحالة الطقس، واتخاذ القرارات الملائمة لضمان تحقيق المهمة المحددة بأمان وفعالية، تعتبر الطائرات بدون طيار ذاتية القيادة ذات أهمية كبيرة في مجالات متنوعة، مثل الاستطلاع والمراقبة، والتصوير الجوي، والمسح الجوي، والتسليم الآلي، ومكافحة الحرائق، وغيرها. توفر هذه الطائرات فرصاً لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز الأمان في تلك الصناعات (تقرير التجارة العالمية، 2018).

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات وفتح أسواق جديدة للتجارة. إلى جانب خفض التكاليف التجارية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وإنترنت الأشياء كما وضحنا أعلاه، نرى أن التكنولوجيا الحديثة لها إمكانية كبيرة في تعزيز التجارة وتوفير السلع والخدمات المختلفة حيث بلغت قيمة التجزئة العالمية سنة 2019 إلى 25 ترليون دولار أمريكي، منها 3.5 ترليون دولار أمريكي لمبيعات التجارة الإلكترونية (بيرنارد هوكمان، بن شيفيرد، 13 مارس 2015)

فالتطور الهائل الذي تعرفه التكنولوجيات اليوم سمح بظهور تجارة إلكترونية عابرة للحدود حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات تمكين الشركات من بناء متاجر إلكترونية والوصول إلى أسواق جديدة عبر الحدود وفي أماكن متنوعة من العالم، كما سمحت بالدفع الإلكتروني وتسهيل عمليات الدفع حيث توفر تكنولوجيا المعلومات طرقاً مختلفة ومبتكرة للدفع الإلكتروني، مثل البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع عبر الإنترنت، لإضافة إلى تسهيل التسويق الرقمي والتواجد عبر الإنترنت حيث فتح الباب أمام مختلف الشركات لعرض سلعهم وخدماتهم أمام المستفيدين دون أي عراقيل.

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات وتعطيل سلاسل القيمة العالمية.

بشكل عام لا تعطل سلاسل القيمة العالمية، بل على العكس، تسهم في تحسينها وتعزيزها. وتتيح التكنولوجيا المعلومات تواصلاً وتنسيقاً أفضل بين الشركات والشركاء التجاريين في سلاسل القيمة العالمية ولكن مع تطور الذكاء الاصطناعي الذي ينطوي على إمكانية تعطيل الخدمات يمكن لتقنيات الأتمتة أيضاً أن تعطل الإنتاج حيث وحسن معهد ماكينزي العالمي ستؤدي تقنيات الأتمتة إلى تراجع تجارة السلع بقيمة 4 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، وهذا إما بتقصير سلاسل التوريد عن طريق نقل التصنيع بالقرب من مراكز الاستهلاك، أو

عمل التصنيع المضاف على تقويض سلاسل المكونات. في المستقبل سيكون للتصنيع المضاف أثر أكبر على التجارة في المكونات المضمنة في تجارة السلع تامة الصنع، أما بالنسبة للبيانات فهي تشكل الأساس الذي يعزز قدرة التكنولوجيا على دفع التجارة العالمية، وفي مناقشة للمنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019 لمفهوم "العولمة 4.0"، والذي من أهم أجزائه الاعتراف بأن تدفقات البيانات العالمية ستتجاوز في العقد المقبل التجارة في السلع من حيث القيمة الاقتصادية وسيكون هذا مدفوعا بالنطاق الهائل للبيانات التي يتم الإبلاغ عنه .

رابعا: فعالية إدارة الوقت والتغيير في وسط العمل.

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في تحسين ادارة الوقت وهذا من خلال: (بابا عبد القادر، بلا تاريخ) -قدرة نظم الشبكات الالكترونية على ربط العاملين وأنشطة العمل عبر الإدارات التي تساعد على تخفيض الوقت المخصص للتنسيق.

-تكنولوجيا المعلومات و الاتصال(fax, email) و شبكات العمل الصغيرة و الاتصال عن بعد.

-تخصيص برامج من أجل الادارة المثلى للوقت .

أما فيما يتعلق بالتغيير في وسط العمل فقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة إلى تغييرات جذرية في مفهوم وسط العمل، فلم يعد المفهوم مرتبط بالرقعة الجغرافية، بل أصبح هناك تنقلية مجازية للعمل على الصعيد العالمي من خلال فضاء الاتصال الالكتروني، وبالتالي لم يعد الموقع الجغرافي سحنا للمواهب والقدرات التي تستطيع المساهمة في النهوض بالتجارة العالمية (بابا عبد القادر، بلا تاريخ)

المبحث الثاني: تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وطرق مواجهتها.

سنتطرق في هذا المبحث على تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وطرق مواجهتها.

المطلب الأول: تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات بعض التحديات نذكر منها: (حطاب، 2017، صفحة 13):

أولا: تحديات عمارة المعلومات. تتمثل في كيفية قيام المنظمة بتطوير عمارة المعلومات تدعم أهدافها ووظائف أنشطتها.

ثانيا: تحديات العولمة. أدت ظاهرة العولمة إلى نمو وتداخل العلاقات بين المنظمات بمختلف العالم، وفي ظل المنافسة العالمية، يتطلب هذا مراعاة الاختلافات الثقافية لبيئات التطبيق المختلفة عند تصميم نظم المعلومات.

ثالثا: التباين بين قدرات تكنولوجيا المعلومات وقدرات المنظمة. من الواضح أن التطور التقني أسرع بكثير من قدرة المنظمة على استيعاب وتطبيق هذا التطور.

رابعا: تسارع التغيرات كما ونوعا في بيئة الأعمال. أصبح العالم حولنا يتسم بالسرعة في التغيير، عالم تكاد تتلاشى فيه الحدود الزمانية والمكانية بين ما هو قديم وما هو جديد وهذا التغير ينعكس على عوامل البيئة الخارجية، ويمكن اعتبار التطورات في التكنولوجيا أحد أهم التغيرات التي تتطلب من منظمات الأعمال والاستجابة لها من خلال اعتبارها أحد أهم العناصر المهمة في صياغة الاستراتيجية العامة للمنظمة.

المطلب الثاني: طرق مواجهة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

هناك عدد من التحديات التي ينبغي مواجهتها في محاولة للتغلب عليها أو التقليل من أثارها السلبية، ومن أبرز الحلول ما يلي: (بوعلي و فوضيل، 2013، صفحة 53)

أولا: إدارة التغيير. للحصول على أكبر عائد ممكن من التكنولوجيا الجديدة، ينبغي على المؤسسات أن تخطط بشكل دقيق للتغيير، فقد تحتاج لإعادة الهندسة لتتلاءم مع التغيرات.

ثانيا: التعليم والتدريب. باستطاعة المؤسسة انتهاز نظام أو برنامج تدريب لمساعدة المستخدمين على تجاوز المشكلات الناتجة عن الافتقار للدعم والفهم الإداري لعالم الشبكات وأساليب تشغيلها.

ثالثا: ضوابط لإدارة البيانات. يصبح دور إدارة البيانات أكثر أهمية عندما تكون الشبكات مرتبطة بتطبيقات مختلفة، ومجالات عمل متنوعة، وأجهزة حاسوب عديدة.

رابعا: التخطيط لتكامل الإدارة والارتباطية. ينبغي أن تكون نظرة الإدارة العليا للهيكل البنائي للمعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال استراتيجية أي بعيدة المدى، والتأكد من أن هذا الهيكل البنائي والبنية التحتية يدعمان بشكل كامل مستوى تكامل العملية والمعلومات وبما يحقق الحاجات المالية والمستقبلية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

هناك العديد من الإيجابيات والسلبيات نذكر منها ما يلي: (حطاب، 2017، صفحة 12)

الفرع الأول: مزايا الاستخدام.

- التمكن من إنجاز المسائل الحسابية وعمليات المعالجة الأعمال الورقية بشكل أسرع بكثير مما يقوم به الأفراد.
- مساعدة المنظمات على التعرف الأوسع والأشمل على نماذج المبيعات الخاصة بالزبائن.
- إمكانية التقدم في المجالات الطبية والجراحية، والصور الشعاعية ومراقبة المرضى.

- التزويد بإمكانيات وكفاءات جديدة من خلال خدمات مثل: الصراف الآلي، السيطرة الآلية على الطائرات والمطارات.
- توزيع المعلومات بشكل نوري إلى الملايين بين الأفراد في مختلف مناطق العالم.

الفرع الثاني: عيوب الاستخدام.

- حوسبة النشاطات التي كان يؤديها الأفراد، ستوقف بعض الوظائف.
- تسمح لمنظمات بجمع معلومات تفصيلية عن الأفراد، وبذلك قد تتجاوز على خصوصياتهم، وحررياتهم الفردية.
- استخدام المكثف بسبب الإرهاق، والمشاكل الصحية.
- تسبب شكل المجتمعات في حالات الأعطال، غير المتوقعة أو غير المعروفة، في هذه النظم الآلية.
- من الممكن استخدامها خاصة الإنترنت في توزيع نسخ غير قانونية، وبطريقة غير قانونية، وبطريقة غير مشروعة من البرمجيات والمقالات والكتب والممتلكات الفكرية الأخرى.

المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أم دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعاملة معها بواسطة عمليات التصدير والاستيراد، ونظراً لأهمية التجارة الخارجية فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

سيتم في هذا المطلب التطرق على مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها:

— "هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة." (عمرون، 2016، صفحة 4)

— "هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما: (يمونة و سوسن، 2020، صفحة 4)

✓ التصدير: هو خروج للسلع والخدمات

✓ الاستيراد: هو دخول السلع والخدمات

— "هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى وتعرف بأنها تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من اقتصاد أغلب الدول." (عثمان و عيد، 2021، صفحة 313)

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي: (زيرمي، 2010)

— تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وترابطها مع بعضها البعض.

— تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.

- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- تأمين احتياجات الدولة النامية من المتطلبات الأساسية لتنمية اقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني؛ (عمرون، 2016، صفحة 07)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

والتي تتمثل في النظريات التقليدية والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

الفرع الاول: النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية.

حيث أبرز هذه النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية تمثلت في:

(التوفيق و جامع ، 2019، الصفحات 271-272):

— أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر ان السبب الاساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في انتاج السلع المختلفة؛ وذلك بناء على عدة افتراضات اساسية:

✓ **أولها:** المنافسة الكاملة، **ثانيهما:** التوظيف الكامل، **ثالثهما:** الحركة التامة لعناصر الانتاج على المستوى الداخلي، **رابعهما:** تماثل الاذواق.

وقد افترض ادم سميث ان كل دولة يمكن ان تنتج سلعة واحدة على الاقل او مجموعة من السلع بكلفة حقيقة اقل بما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فان كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الاخرى وقد اعتبر سميث ان الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في انتاجها. (يمونة و سوسن، 2020، صفحة 17)

✓ **ثانيا:** نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو.

ترى هاته النظرية أن من مصلحة الدولة ان تخصص في المنتجات التي يمكنها الاستفادة من التكلفة النسبية، بمعنى حتى وإن كان هنالك بلد أقل فعالية في إنتاج منتوجين مقارنة ببلد آخر، تبقى لدينا فرصة لقيام التجارة الخارجية أو

التبادل الدولي. فالبلد الأول يتخصص في إنتاج وتصدير المنتج الذي تكون فيه نفقته المطلقة أقل من المنتج الثاني، ويستورد المنتج الذي تكون نفقته المطلقة أعلى.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتجارة.

تتمثل النظريات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية في:

— **أولا: وفرة عناصر الإنتاج-نموذج هيكشر وأولين-**

يمكن تفسير نظرية هيكشر أوليف إلى نظريتين مرتبطتين، "النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج."

"والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيها يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج ولقد ساعد أولين على توضيح أفكار هيكشر واستطاع بذلك ان يضع النظري في قالبها النهائي". ويتفق أولين مع أساتذة هيكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة. (أولاد صالح و حاج حمو، 2017، صفحة 12)

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول. فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج. (التوفيق و جامع ، 2019، ص 272)

-ثانيا: لغز ليونتييف.

حاول ليونتييف إثبات نظرية هيكشر وأولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى.

وقد انتهليونتييف إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي % 30 أكثر من صادراتها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال، وهو ما ناقض نظرية HO القائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز ليونتييف

— **ثالثا: نظرية حياة المنتج (الفجوة التكنولوجية).**

إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية.

يركز أصحاب هذه النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلعة ذاتها في مختلف البلدان؛ أن التخصص في مثل هذه الحالة يحدد تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان اعتماداً على استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية ومن أبرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها. (أولاد صالح و حاج حمو، 2017، صفحة 14)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل تميز: (بلقاسم و محمادي، 2021، صفحة 13)

- أولاً: مستوى التنمية الاقتصادية.

يلعب مستوى التنمية الاقتصادية دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية؛ إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصاً على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية؛ عكس ما هو عليه الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية؛ حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

- ثانياً: أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي.

تؤثر أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي في التجارة الخارجية؛ فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته المحلية فهو بحاجة سلاح خام ووسيط؛ لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هاته الصناعات؛ كما أن للطلب الاستهلاكي دور هام في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات السلع ذاتاً لاستهلاك الواسع.

- ثالثاً: التطور التكنولوجي.

يساهم التطور التكنولوجي في تطوير عمليات الإنتاج؛ والتغلب على مشاكل نقص اليد العاملة وهو ما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد؛ وتقديم منتجات ذات جودة عالية مما يؤثر على التبادل التجاري. إضافة إلى هذه العوامل فإن الانفتاح الاقتصادي؛ وظهور الدول الحديثة والتجمعات الدولية كلها عوامل أثرت على حركة التجارة الدولية.

المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية: (سعداوي ، 2019 ، صفحة 4)

- الظروف الطبيعية، يؤدي اختلاف البيئة الطبيعية إلى تخصص الدولة في الإنتاج، فبعض الدول تتميز ببيئة استخراجية مثل البترول، أو بيئة زراعية أي إنتاج سلع زراعية.
- التخصص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج (خبشاش و زهاني، 2021 ، صفحة 46)
- عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي دولة لا يمكنها تحقيق اكتفائها الذاتي نسبة إلى التفاوت في توزيع الثروات إما بالندرة أو الوفرة في عناصر الإنتاج.
- رفع مستوى المعيشة والحصول على الأرباح.
- تصريف الفائض من الإنتاج.
- اختلاف الميول والأذواق، تزداد أهميتها مع زيادة الدخل الفردي بالدولة وحسب اتجاهات وميول الأفراد.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا، من خلال توفر تكنولوجيا حديثة ناتجة عن الابتكار أو التجديد لتكنولوجيا وعادة ما تكون بالدول المتقدمة، حيث تكون هذه التكنولوجيات غير متوفرة أو متاحة بالدول النامية والتي تعمل على استيرادها

الفصل الثاني:

تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات
والاتصال في التجارة الخارجية
بالجزائر

مما لا شك فيه ان الاقتصاد العالمي قد تغير كثيرا منذ التسعينيات ولكن طبيعة هذا التغيير وتوجهاته وسرعته وظروفه ونتائجه مسائل مطروحة للمناقشة والخطوات التي مر بها لتحقيق هذا التغيير التكنولوجي قد تسارعت حاليا إلى حد أبعد وتزايدت قيمة وأهمية البحث والتطوير والصناعات الذكية القائمة على المعرفة من اجل التنافس في الأسواق العالمية باختلاف أنواعها.

بدأ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التجارة العالمية بشكل كبير في العقود الأخيرة. مع تطور التكنولوجيا وتوسع استخدام الإنترنت والأجهزة المحمولة، أصبحت العمليات التجارية العالمية أكثر فعالية ومرونة. ومن بين الأهداف التي تسعى تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحقيقها، تحسين الاتصالات وتدفق المعلومات بين الشركات والأفراد في جميع أنحاء العالم. ومن خلال ذلك، تساهم في تسريع وتسهيل العمليات التجارية، بغض النظر عن المسافات الجغرافية.

المبحث الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

في ظل التطورات العديدة الواقعة في مختلف التقنيات التكنولوجية للاتصال والمعلومات، وجدت الجزائر كغيرها من الدول النامية نفسها أمام تحديات كبيرة تستدعي منها الوصول الى ايجاد طرق جديدة ومختلفة تمكنها من استيعاب كل هذا التطور والتأقلم مع المتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي من مختلف أنحاء العالم. تعد الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل ترقية قطاع تكنولوجيا العالم والاتصال من أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة، خاصة وأنه تعد من الدول المنفتحة على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري و تسعى دائما إلى تشجيع التطورات في المجال التكنولوجي في السوق الجزائرية، حيث تعمل الجزائر على تنظيم عدة مشاريع في المجال هدفها الترقية لما تملكه الدولة من كفاءات، كما أنها تعتبر محركا للتنمية الاقتصادية بالوعي بأهمية الاعلام و الاتصال في أوج تطورها بالتزامن مع النمو المتوقع بشكل معتبر للسوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات، ولكن هذا لا يعني أن الجزائر لا تعاني من تأخر نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبقى تجربتها ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لدراسة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة في الجزائر من خلال

المطلبين التاليين: المطلب الأول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

المطلب الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

المطلب الأول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

تتكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من ثلاثة عناصر تتمثل بالحاسوب وشبكات الاتصال ومعرفة كيف (know How) (الدليمي، إحسان علاوي حسين، 2006، صفحة 20) حسب ما جاء به "الدليمي"، في حين حددها آخرون على أنها أربعة عناصر المتمثلة في المكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات و الاتصالات اللاسلكية، هناك من قسمها إلى: الموارد البشرية والمكونات المادية والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال (Laudon C., Kenneth and P. Laudon, Jane، 2000، صفحة 12).

الفرع الأول: المكونات المادية للبنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

الجزائر.

تشكل بنية أجهزة الحاسوب الأساس المادي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمكونات الأخرى من بيانات وبرمجيات وشبكات، تكون دائما بحاجة إلى أجهزة الحاسوب من أجل إنجاز مهامها. والأجهزة المادية هي عبارة عن جهاز حاسوب والأجهزة الملحقة بها (أبو غنيم، أزهار نعمة عبد الزهرة، 2007، صفحة 107). وتقسم الأجزاء المادية إلى وحدات الإدخال كلوحة المفاتيح التي تعمل على إدخال البيانات إلى الحاسبة، وأجهزة الإدخال الصوتية كالاقتطاعات الصوت والماسحات الضوئية والجزء الآخر من الأجزاء المادية هي وحدات الإخراج وهي المسؤولة عن إظهار النتائج على شكل معلومات صوتية عبر مكبرات الصوت، أو معلومات مرئية عبر الشاشات، أو نصوص مطبوعة على الأوراق باستخدام الطابعات، باختصار وحدات تخزين المعلومات تعد أحد أشكال الأجزاء المادية كالأقراص الصلبة والمرنة (النعمة، نور عبد المعيد، 2009، صفحة 104)، أما الباحث (عجم، إبراهيم محمد حسن، 2007، صفحة 50) فيقسم في الدراسة التي أجراها حول "ثقافة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الإستراتيجي"، المكونات المادية إلى خمس مكونات نذكرها في النقاط التالية (عجم، إبراهيم محمد حسن، 2007، صفحة 51):

- أدوات الإدخال (Input Devices) وتشمل لوحة المفاتيح والفأرة لاقطة الصوت، الكاميرا وغيرها من الأدوات الأخرى.

- وحدة المعالجة المركزية (Central Processing Unit CPU) الوحدة المسيطرة على نظام الحاسوب و على البيانات المتعلقة به.

- وسائل التخزين (Storage Devices) مثل التخزين الأساسي الداخلي والتخزين الثانوي، مثل الأقراص و الأشرطة الضوئية والمغناطيسية.

- وسائل الإخراج (OutPutDevices) تتمثل في الطابعات والشاشات ووسائل الإخراج الصوتي.

- وسائل الاتصال (Communication Devices) وهي مختلف الوسائل التي تستخدم من أجل الربط بين مختلف الحواسيب.

إن التطور المستمر للإلكترونيات أدى إلى ثورة في مجال الحواسيب والاتصالات، وإلى تغيير جذري في عمل الحاسوب من آلة صماء تعالج الأرقام الكبيرة بكل دقة وسرعة إلى آلة ذكية تعمل على معالجة المعلومات باختلاف أنواعها واستخلاص المهم والمفيد منها وتخزينها أحيانا لاستعادتها عند الطلب (عباس، سحر قدوري، 2003، صفحة 80).

الفرع الثاني: البرمجيات.

تبنى برمجيات الحاسوب من تعليمات مبرمجة ومنظمة ومفصلة من أجل السيطرة والتنسيق على مكونات الأجهزة المادية في نظم المعلومات (عباس، سحر قدوري، 2003، صفحة 81)، والبرمجيات تعرف على أنها برامج الحاسوب التي تحكم عمل المكونات المادية وتتولى مهام تطبيقات مختلفة، يعتقد العديد من الباحثين أنها المجموع الكلي لنظم المعلومات، إذ تصمم البرمجيات بهدف توجيه الحواسيب لقراءة المدخلات وتخزين البيانات واسترجاعها وتحويلها إلى أشكال مفهومة ومفيدة، وقد عمل العديد من العلماء والباحثين منذ مطلع الثمانينات من أجل تطوير برمجيات تتطابق مع نظم التفكير البشري والتي تعرف بنظم الذكاء الصناعي (عجام، إبراهيم محمد حسن، 2007، صفحة 52)، وتكتب البرمجيات بلغات ورموز خاصة لا يفهمها إلا الحاسوب، ويستخدم المبرمج معرفتهم بكيفية استخدام الحاسوب وفحصها وتعديلها مرارا حتى يتوصل الباحث إلى النتائج الصحيحة والدقيقة المطلوبة (أبو غنيم، أزهار نعمة عبد الزهرة، 2007، صفحة 108).

ومن المميزات التي يجب أن تتميز بها البرمجيات الناجحة ما يلي (العبادي، باسمه عبود مجيد، 2006، صفحة

:44)

- ✓ القدرة العالية لبرامج النظام على التخزين.
- ✓ امكانية التواصل بين أكثر من مستفيد من الاتصال في وقت واحد.
- ✓ العمل على تحليل البيانات وتلخيص المعلومات التي تطلبها كل من الادارة وصناع القرار.
- ✓ مواكبة أحدث التطورات في مجال البرمجيات المتوفرة في الأسواق.

وقسمت البرمجيات إلى نوعين وهما (Alter, Steven, 2002، صفحة 391):

- **أولاً: برمجيات النظام.** وهي البرامج العامة التي تدير موارد الحاسوب مثل روابط الاتصالات والمعالج المركزي، التي تعد كوسيط بين برمجيات التطبيق وأجهزة الحاسوب المادية.
- **ثانياً: برمجيات التطبيق.** هذه البرامج تختص بتطبيق محدد ولأداء وظائف محددة من قبل المستخدمين.

الفرع الثالث: شبكات الاتصال.

هي الأداة أو الوسيلة المستعملة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها، تتألف من مجموعة من المحطات تتواجد مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض بوسائط تتيح للمستخدمين إجراء عمليات الإرسال والتلقي. كل مؤسسة أو شركة لها وسيلتها الاتصالية الخاصة التي تتناسب مع طبيعة عملها مع ضرورة تطوير مهارات موظفيها في التطوير للمعلومات باستمرار (Alter, Steven, 2002، صفحة 392).

وتعتبر شبكات الاتصال مجموعات مختلفة وكثيرة من الوثائق والنصوص المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض على الإنترنت، ويعود سبب تسميتها بشبكة الويب العالمية أو الشبكة العنكبوتية إلى تداخل الروابط العديدة بين الوثائق التي تشكل مواقع هذه الشبكة المنتشرة عبر العالم، كما تسمح هذه الشبكات بتناقل جميع أنواع المعلومات والأخبار و البرامج والصور والفيديوهات عبر جميع أنحاء العالم.

الفرع الرابع: قاعدة البيانات.

هي مجموعة من المعلومات المترابطة والمخزنة في أجهزة خزن البيانات، التي يمكن الإضافة أو التعديل عليها تخص بيانات الزبون أو الكلفة أو عمليات الشركة عامة، هدفها تمكين باقي المستخدمين من القيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية و مساعدة المديرين في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية باتباع الأسس الصحيحة (Krajewski J., Lee and P. Ritzman, Larry, 2005، صفحة 513).

إن بناء قاعدة معلوماتية مترابطة محليا و إقليميا ودوليا إحدى الشروط من أجل تطبيق تقانة المعلومات، و استخدام قواعد البيانات يؤدي إلى توفير الوقت والدقة في المعلومات وإيجادها بكل سهولة وسرعة، لذا وجب على الإدارة الاستفادة من قواعد البيانات وتطبيق نظم إدارتها وتحقيق التكامل بينهما وبين المعلومات المختلفة الأخرى (عجم، إبراهيم محمد حسن، 2007، صفحة 56).

ومن الأمور التي تساعد فيها قواعد البيانات ما يلي (العبادي، باسمه عبود مجيد، 2006، صفحة 40):

- توفير الأمن والحماية للبيانات.
- تقليص تكرار البيانات.

- مطابقة المعلومات الموجودة في قاعد البيانات لوضع المنظمة.
 - إمكانية استخدام لغات عديدة ومتنوعة خلال كتابة التطبيقات وتطويرها.
- المطلب الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.**

عرفت الجزائر غداة الاستقلال تراجعاً كبيراً في المجال التقني وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات مقارنة مع التطورات الحاصلة حول العالم، فباستثناء البنية التحتية التي كانت تهدف إلى خدمة المستعمر والمعمرين، بقي الشعب الجزائري خارج نطاق التطور في العديد من القطاعات، خاصة تمثل العجز في قطاع البريد والمواصلات والهاتف، الذي عكس الحالة المزرية والصعبة التي كان يعيشها الشعب آنذاك و بالأخص سكان القرى والأرياف الذين اعتبروا مقصيين تماماً من الشبكة البريدية والهاتفية، ولهذا سارعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل العديد من المخططات التنموية والتطويرية من أجل النهوض بالبلاد واحداث القفزة التنموية فيها (تقرورت محمد، 2009، صفحة 03).

ومن أجل تحقيق هذه التالية مرت بالعديد من المراحل والتي سنعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (من 1962 إلى 2000).

كان وضع الخدمات البريدية ضعيفاً جداً في هذه الفترة، ففي السنوات الأولى من الاستقلال وخروج المستعمر حاولت مصالح البريد مواجهة الأوضاع الصعبة بالاعتماد على يد عاملة قليلة وشابة، بالإضافة إلى عدم خبرتها وكذا بوسائل مادية هشة، وعليه قاموا بوضع مخططات لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان استمرارية الخدمات مهما كانت النتيجة.
- انشاء مؤسسات بريدية جديدة.
- التكفل بالمناطق النائية من خلال تطوير دوائر الترحيل والتوزيع.
- خلق روابط جديدة من خلال استخدام جميع وسائل النقل لضمان تبادلات منتظمة ومتكررة مع كل دول العالم .

اختصت الخدمات المقدمة في هذه الفترة بالاعتماد على التلكس والهاتف فقط على مستوى الموارد البشرية كما كان عدد المهندسين والتقنيين الاتصال ضعيف جداً بعد الاستقلال وبالتالي قامت الدولة بإرسال العمال إلى الخارج من أجل تكوينهم منذ سنة 1963، أما الأعوام التي تلتها فشهدت إطلاق نشاطات التكوين والتحسين تزامن معها إنشاء المدرسة الوطنية لدراسات الاتصالات (ENET) بالجزائر العاصمة التي كانت تسعى إلى تكوين التقنيين والتقنيين السامين، كما تم فتح المعهد الوطني للاتصالات بمدينة وهران الذي يتم من خلاله تكوين تقنيين سامين و مهندسين تطبيقيين.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية(من 2000 إلى 2019).

في هذه المرحلة قامت الدولة بوضع الأهداف التالية من أجل النهوض بالمجال التكنولوجي الاتصالي المعلوماتي من خلال:

- مضاعفة العروض والخدمات البريدية والهاتفية.
 - تسهيل عملية الدخول لأكثر عدد ممكن من المستخدمين خاصة المتواجدين في المناطق النائية والريفية.
 - استفادة سكان الأرياف من الخدمات البريدية و من الأنترنت.
 - إنشاء شبكة وطنية للاتصالات فعالة تكون موصولة بشبكة المعلومات.
 - تطوير قطاع البريد والاتصالات باعتبارهما قطاعان هامان من أجل تنمية اقتصاد تنافسي ومنفتح على العالم.
 - إعادة صياغة الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع البريد والاتصالات من أجل تثبيت هذه الإصلاحات على قاعدة صلبة و شفافة.
 - الفصل بين الاستغلال والضبط والسياسة القطاعية من خلال تقسيم وزارة البريد والمواصلات إلى شركة للاتصالات و مؤسسة للبريد و سلطة للضبط وكذا دائرة وزارية تتكفل بسياسة قطاع البريد والاتصالات.
 - تحرير سوق الاتصالات والبريد وفتحها أمام المنافسة المتنامية وتطوير المشاركة واستثمار الخواص في القطاع.
 - حماية وتطوير الخدمة الشاملة على المستوى الوطني.
 - النهوض بالجانب التكنولوجي للبلاد ومواكبة أحدث التطورات العالمية.
- ومن أجل تحسين الخدمات التي تقدمها الوزارة الوصية بقطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد وضعت الوزارة مجموعة من الاستراتيجيات والجداول الآتية التي توضح البعض من مؤشرات واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر (تقرورت محمد، 2009، صفحة 04).

الجدول رقم (01): البعض من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر
(2020/2010).

السنة	الهاتف الثابت	الهاتف المحمول	نسبة مستخدمي الانترنت
2010	3026469	32780165	12.5
2011	3131065	35615926	14.9
2012	3231332	37517045	18.2
2013	3138914	39517045	22.5
2014	3098787	43298174	29.5
2015	3267592	43227643	38.2
2016	3059336	47041321	42.9
2017	3289363	45845665	47.7
2018	3132829	47154264	59.6
2019	3098787	45425533	40.7
2020	3192064	44411730	52.3

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على: (ITU, 2023)، (مزبان و بديار، 2018، صفحة

107)، (2022, zdz)، (محمد ديمي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، الصفحة 44)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر في تطور مستمر فيما يخص الأنترنت من سنة إلى أخرى، حيث

ارتفعت نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر حيث بلغت نسبة المشتركين سنة 2014، 14.00%

مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت إلى 18.06%.

اولا: مؤشرات شبكة الهاتف.

يمكن تتبع تطور مؤشرات الهاتف الثابت من خلال ما يلي:

أ- الهاتف الثابت:

يعتبر الهاتف الثابت من الوسائل الأولى التي تسمح باستخدام شبكة الأنترنت، ويتضمن الهاتف الثابت في الجزائر متعامل واحد وهو "اتصالات الجزائر"، التي تم إنشاؤها بهدف إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات بموجب القانون رقم 2000/03، المحدد للأحكام العامة الخاصة بالبريد والمواصلات.

أما بالنسبة للجزائر، فالجدول الآتي يبين تطور اشتراكات الهاتف الثابت خلال الفترة 2010-2022:

الجدول رقم (02): تطور اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر (2010-2022).

السنة	عدد الاشتراكات
2010	3026469
2011	3131065
2012	3231332
2013	3138914
2014	3098787
2015	3267592
2016	3404709
2017	4100982
2018	4164039
2019	4635217
2020	4709374
2021	3098787
2022	3267592

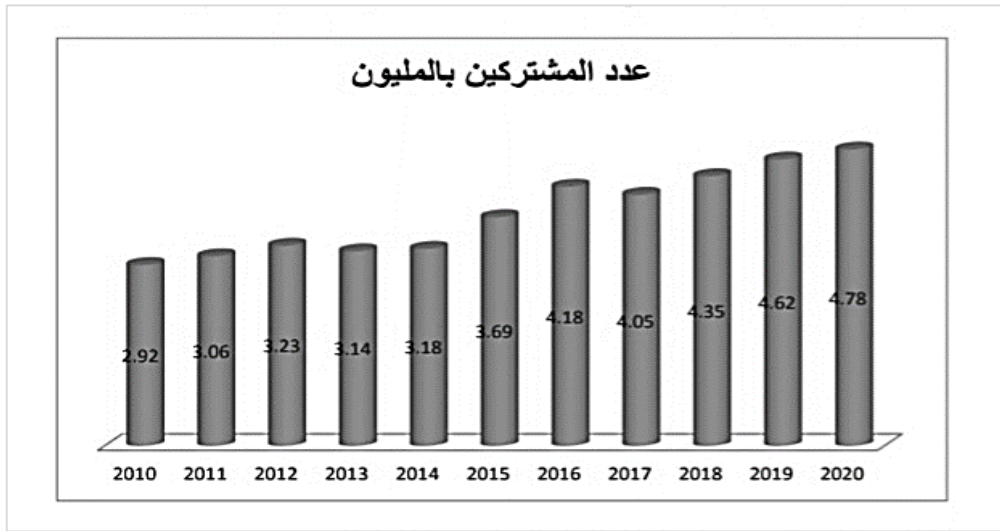
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (ITU), 2023)، (مزيان و بديار، 2018، صفحة

107)، (ديدوش و حريري، 2022، صفحة 44).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ منذ إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات من خلال إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر التي تمثلت مهمتها في التسيير الأمثل وتحسين خدمات الهاتف الثابت والأنترنت، حيث أن عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت عرفت ارتفاعا سنة 2015 ولكن في السنوات من 2016 الى 2022 عرفت تذبذبا نوعا ما في

عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت، وهذا قد يرجع وبشكل أساسي لانتشار الهاتف النقال وفتح سوق الاتصالات من خلال ثلاث متعاملين، موبيليس و أوراسكوم تليكوم الجزائر سنة 2002 و الوطنية لاتصالات الجزائر "أوريدو"، وارتفاع نسبة المنافسة بينهم سواء من خلال العروض المقدمة أو التخفيضات في أسعار المكالمات وكذا انتشارهم ودخولهم إلى عالم الأنترنت من خلال تقنيات الجيل الثالث والرابع، وهو ما دفع المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يلجأ إلى استخدام الهاتف النقال بدل الثابت في الاتصال أو للدخول إلى شبكة الأنترنت.

الشكل(01): تطور عدد مشتركى شبكات الهاتف الثابت في الجزائر بالمليون(2010/2020).



المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي 2020.

يمكننا ان نرى من خلال الشكل السابق ان نسبة عدد مشتركى الهاتف النقال كانت بالتقريب في حالة ثبات في الفترة من 2010 الى 2014 ثم بدأت في التزايد وذلك راجع الى ظهور خدمة الجيل الرابع ثم استمرت في التزايد حتى بلغت اعلى نسبها في 2019 و2020. نقوم بدراسة تطورات شبكة المحمول عن طريق مايلي:

ب- الهاتف النقال:

الجدول التالي يبين نسبة ولوج الهاتف النقال للأسر الجزائرية ما بين سنة 2010 و2021:

الجدول رقم (03): نسبة ولوج الهاتف النقال للأسر الجزائرية (2021/2010).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة ولوج الهاتف النقال	32.78	35.616	37.527	102.4	109.62	107.4
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة ولوج الهاتف النقال	113.45	121.05	111	103.02	101.07	109.9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (فنيح و بن أودينة، 2019، صفحة 131)، (مزيان و بديار،

2018، صفحة 108)، (ديدوش و حريري، 2022، صفحة 46)، (تادامسا نيوز2022).

من خلال الجدول السابق يتبين لنا التزايد المستمر في نسب ولوج الأسر الجزائرية للهاتف النقال، حيث تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة في الجزائر إثر إصدار القانون رقم 2000/03 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية، حيث شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016، وهذا ما يثبت التطور المستمر لعدد المشتركين حيث وصل الى 49.87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47.04 مليون مشترك سنة 2016، أي بزيادة قدرها 6.02%. ويبقى عدد المتعاملين الذين يوفرن الخدمة في الجزائر ضعيفا وغير تنافسي على الإطلاق، مقارنة بغيرنا من الدول، وهذا ما انعكس على مستوى الخدمات المقدمة.

الشكل رقم(02): تطور عدد مشركي الهاتف النقال في الجزائر بالمليون (2020/2010).



المصدر: (بن عبد الكريم و عيشاوي، 2021، صفحة 44).

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معتبر منذ سنة 2010 في عدد المشتركين واستمر هذا الارتفاع في تزايد حتى بلغ قمته سنة 2018، ثم تراجع بشكل طفيف في سنتي 2019 و2020 وهذا راجع لتأثير جائحة كورونا على العالم. ثانيا: مؤشر مشتركى الانترنت.

نقوم من خلال الجدول التالي بدراسة مشتركى الإنترنت في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 الى 2020:

الجدول رقم (04): اجمالي مشتركى الانترنت في الجزائر (2010-2020).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي مشتركى الانترنت	4700000	5194000	5230000	1591439	10108591	20283886	29539110	37836425	18580000	24750000	26360000
إجمالي مشتركى الجيل الثالث	/	/	19308	308019	8509053	18021881	25214732	23701023	17422312	11989157	10637991
إجمالي مشتركى الجيل الرابع	/	/	/	/	/	/	404641	9867671	18920289	24922271	26329792

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : (قنيع و بن أودينة، 2019، صفحة 124)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية السداسي الاول، صفحة 8: وزارة البريد والمواصلات، 2019)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال www.mptic.Dz)، (www.amp/s/Dz).

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن هناك تزايد مستمر وكبير في عدد مشتركى الأنترنت، حيث بلغت نسبة التطور أكثر من 100% بين سنتي 2014 و 2015، وفي سنة 2017 بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، ومن المتوقع أيضا أن يرتفع الرقم أكثر مع استخدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت G4LTE.

كما يبين أن التطور المستمر في عدد المشتركين في خدمة الجيل الثالث، وهذا راجع إلى منح رخص للجيل الثالث لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر، والاستخدام المكثف للهاتف النقال في الجزائر من طرف الموظفين، والاستفادة مما يتيح من فرص التواصل الإلكتروني عن طريق هذه الخدمة، لكن يمكن ملاحظة أن إجمالي مشتركى

الجيل الثالث انخفض سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انتشار خدمة الجيل الرابع والإقبال الكبير عليها حيث ارتفع عدد المشتركين فيها من 1464811 إلى 10968495 بين سنتي 2016 و 2017.

ثالثا: المؤشرات الخدمية.

إن تطور أي دولة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي يعتمد على ما تقدمه من تسهيلات وإمكانيات وبنية تحتية تدعم الأفراد والمؤسسات على القيام بأنشطتهم بكل سرعة وسهولة، ومن هنا نعرض مجموعة من المؤشرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال سنتي 2013 و 2017.

أ- مؤشر الألياف البصرية:

بهدف تحديث البنية التحتية والخدمات تتواصل عمليات ربط ولايات وبلديات الوطن بشبكة الألياف البصرية، والجدول الآتي يبين طول الألياف البصرية وعدد البلديات الموصولة بها.

الجدول رقم (05): طول الألياف البصرية وعدد البلديات الموصولة بها في الجزائر(2012/2020).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
طول الألياف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514	81872	145120	172000	181202
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1000	811	2291	3211	4771	1541	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : (قنيع بن أودينة، 2019، صفحة 132)، (وزارة البريد

والمواصلات السلكية واللاسلكية السداسي الاول، صفحة 8: وزارة البريد والمواصلات، 2019)

(www.Mptic.D)،

من خلال الجدول السابق نلاحظ التطور المستمر في طول الألياف البصرية التي تربط السكان بالإنترنت،

حيث زاد طولها عن 30000 كم خلال الفترة بين 2013-2017، ويعود هذا إلى تبني الوزارة الوصية عن

القطاع مشروع التنمية الاقتصادية الذي يهدف إلى تعميم وتطوير الألياف البصرية خاصة في المناطق التي تفتقر إلى

هذه الشبكات مثل الولايات الجنوبية.

المبحث الثاني: انعكاس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الجوانب التي يبني منها الاقتصاد الجزائري، وكلما كانت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال كلما كانت التجارة أكثر نجاحا ونسبة الصادرات والواردات مرتفعة. في هذا المبحث سنتطرق إلى: واقع التجارة الخارجية في الجزائر، وإلى الشركات المحلية للتجارة واستخداماتها لآلية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، و أخيرا إلى صادرات وواردات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة. تهدف التجارة الخارجية إلى تحقيق المزايا التجارية للدول، مثل زيادة الإيرادات، وتوفير فرص العمل، وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات والخدمات المحلية. والجزائر باعتبارها أكبر الدول الأفريقية مساحة و من أكثر البلدان التي تسعى إلى مواكبة التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وتطوير التجارة و المعاملات الخارجية عن طريق زيادة نسب الاستيراد والتصدير للمواد المحلية إلى الأسواق العالمية.

الفرع الأول: تطور الواردات والصادرات في الجزائر بين 2010-2022.

الجزائر تعتمد في تجارتها الخارجية على التنوع في صادراتها و وارداتها، وتقوم من خلال الجدول التالي بدراسة هذه المعطيات لصادراتها و وارداتها:

الجدول (06): تطور معطيات التجارة الخارجية في الجزائر بالمليار دج(2010-2022).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	3011,8	3442,5	3907,1	4368,5	4719,7	5193,5	5154,8
الصادرات	4333,6	5374,1	5687,4	5217,1	4917,6	3537,9	3199,8
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
الواردات	5111,3	5403,20	5016,80	4363,70	5097,50	5705,30	/
الصادرات	3832,8	4812,60	4206,20	2824,70	5391,90	9157,40	/

المصدر: اعتمادا على احصائيات الصندوق الوطني للإحصائيات: (Office National des

Statistiques, 2023), (Office National des Statistiques, 2020)

من خلال الجدول السابق يكن ان نلاحظ في الفترة من 2010 إلى 2014 قد كانت قيمة صادرات الجزائر اكبر من وارداتها بشكل كبير ثم بدأ هذا الفرق في التناقص حتى انخفض الى ان تجاوزت قيمة الواردات في الفترة من 2014 إلى 2020 ثم تعود الى التعافي سنة 2021 وخلال سنة 2022 تجاوزت قيمة صادرات الجزائر وارداتها بشكل كبير حيث بلغت 9157.40 مليار دج.

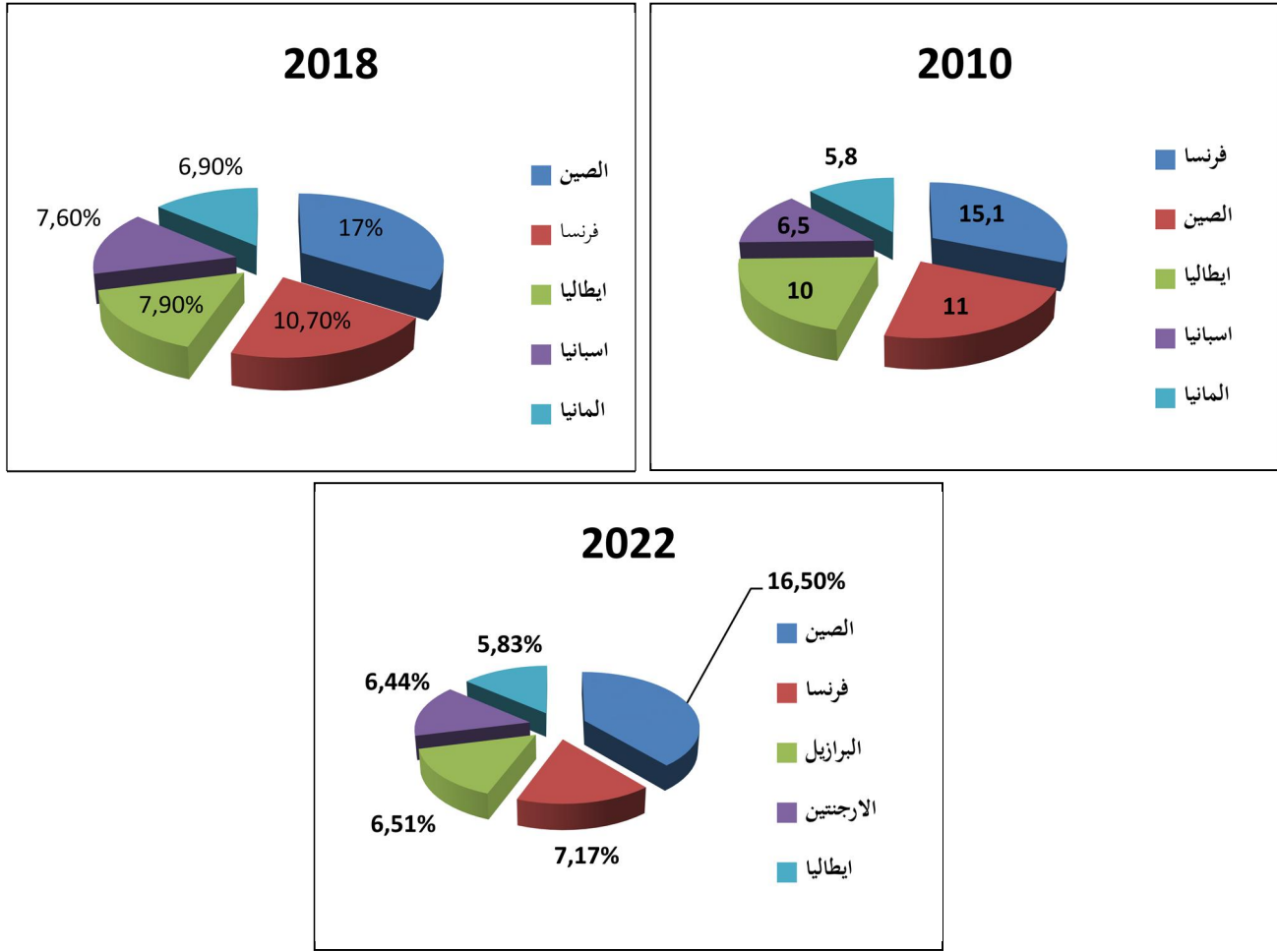
تتنوع المنتجات التصديرية في الجزائر، ونحن نتناول من خلال مايلي اهم هذه المنتجات:

سنذكر فيما يلي البعض من النقاط الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر (العمري الحاج، 2013، صفحة 20):
تنوع المنتجات التصديرية من بلد إلى آخر، حيث تعتمد على المزايا التنافسية لكل بلد ومصادرها البشرية والطبيعية والتكنولوجية، ففي الجزائر المنتجات التصديرية تشمل على النفط والغاز الطبيعي، كمصدر أساسي للإيرادات التصديرية والعمللة الصعبة، إضافة إلى المنتجات الفلاحية من حبوب وخضر وفواكه والتمور والزيتون الطبيعية، وعلى المنتجات المعدنية مثل الفوسفات والحديد والزنك، على المنتجات الكيميائية مثل المبيدات الحشرية والأسمدة والبلاستيك، وعلى المواد الغذائية و المنتجات الإلكترونية من أجهزة إلكترونية والسيارات والملابس...إلخ.

الفرع الثاني: تطور وضعية الشركاء التجاريين للجزائر بين 2010-2022.

اولا: الشركاء التجاريين. وهم مجموعة المتعاملين الذين تتعامل معهم الجزائر، ومن المعروف أنها من الدول التي تتعامل مع العديد من الشركاء الدوليين من أهمهم الاتحاد الأوروبي (كفرنسا، إسبانيا، ألمانيا...) تتمثل أهم المنتجات التجارية في النفط والمنتجات الفلاحية والمعادن، الصين التي تمثل شريكا مهما للجزائر حيث تتم التجارة بين البلدين من خلال الآلات و المعدات والملابس...إلخ، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا و في الأخير الدول العربية حيث من المعروف على الجزائر على انها تتعامل مع العديد من الدول العربية كشركاء تجاريين بما في ذلك تونس، المغرب، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر والأردن...إلخ.

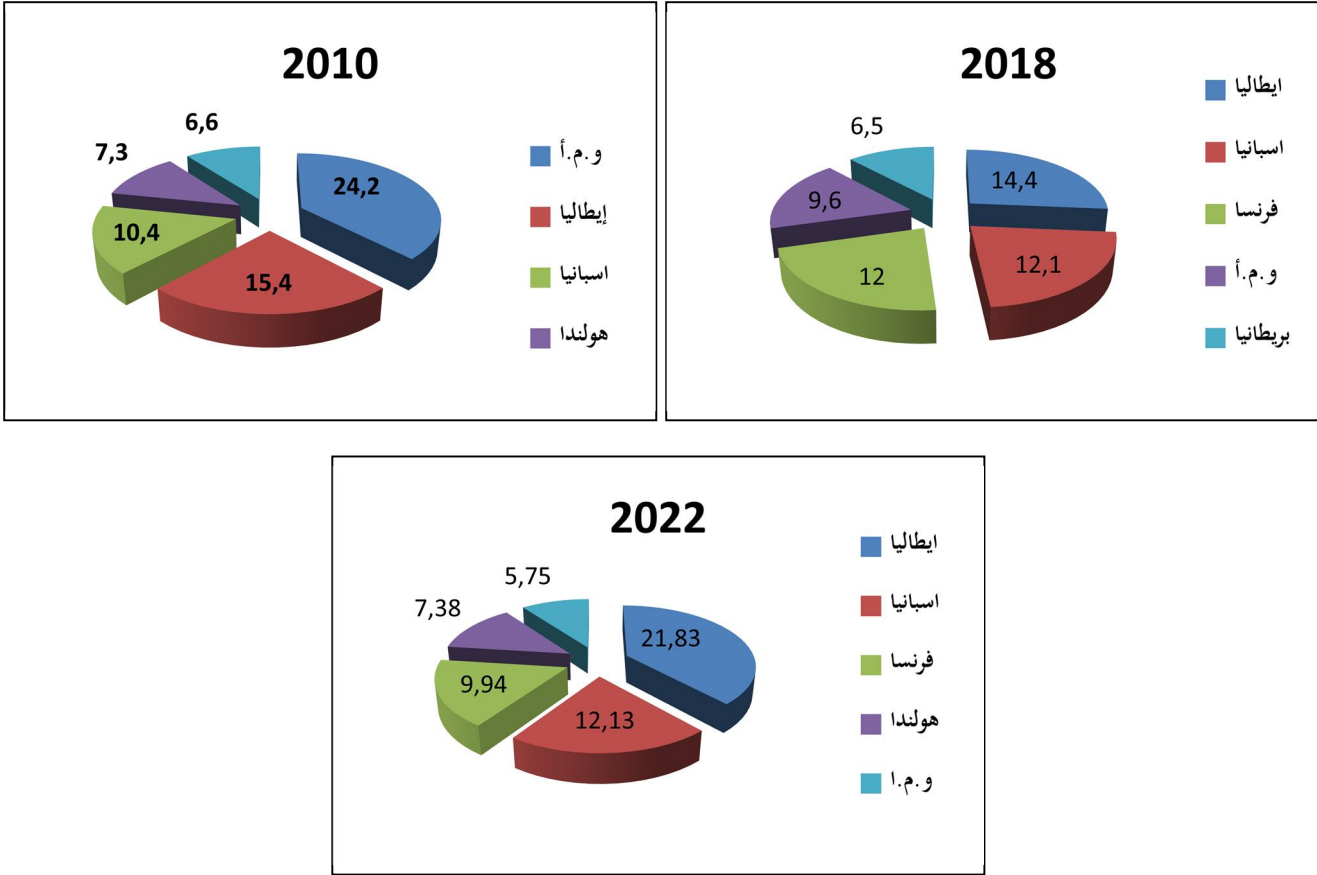
الشكل رقم (03): تطور وضعية أهم 5 ممولين للجزائر في التجارة الخارجية بين (2010-2022).



المصدر: تم انجازه اعتمادا على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020)، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

نلاحظ خلال فترة 2010 كانت فرنسا هي الممول الاساسي للجزائر ثم تليها الصين ثم ايطاليا ثم اسبانيا ثم المانيا وهذا يعود لتبعية الجزائر لفرنسا، اما خلال فترة 2018 فقد تخلصت الجزائر من تلك التبعية حيث صارت الصين في المرتبة الاولى وتليها فرنسا ثم اسبانيا ثم المانيا ثم ايطاليا، وفي الفترة 2022 فنرى ان الموازين قد انقلبت لصالح الصين حيث صارت اكبر ممول للجزائر وتراجعت فرنسا بشكل كبير وخروج اسبانيا والمانيا من الترتيب واحتلال الارجنتين والبرازيل مراتبهم وهذا راجع لاعتماد الدولة سياسة تنويع مصادر التوريد.

الشكل رقم (04): تطور وضعية أفضل خمسة زبائن للتجارة الخارجية للجزائر (2018-2022).



المصدر: تم تجارته اعتمادا على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2020)،

(وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

يمكن ان نرى من خلال الشكل انه في فترة 2010 كانت و م أ تحتل المرتبة الاولى كزبون للجزائر لتليها بعد ذلك ايطاليا ثم اسبانيا ثم هولندا، اما في فترة 2018 فنرى تقدم ايطاليا واسبانيا الى المراتب الاولى لتليهم فرنسا ثم نرى تراجع و م أ بشكل كبير وهذا راجع لتشكيل الجزائر علاقات تجارية مع دول اخرى، اما في فترة 2022 فان المرتبة الاولى كانت من نصيب ايطاليا لتليها اسبانيا وفرنسا حيث يعتبرون في هذه الفترة من افضل زبائن الجزائر، نرى ان الجزائر قد قامت بقفزة نوعية في سنة 2022 بحيث ان اهم مورديها صاروا من اكبر زبائننا وهنا نرى بان التجارة الجزائرية في تحسن ملحوظ.

الفرع الثالث: الاتفاقيات والفرص والتحديات.

سنذكر فيما يلي البعض من اهم الاتفاقيات والفرص التي ساهمت في نجاح التجارة الجزائرية الدولية:

أولاً: السياسات والاتفاقيات التجارية. تسعى الجزائر إلى تعزيز التجارة الخارجية من خلال التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة والشراكة مع الدول الأخرى، أهم هذه الاتفاقيات ما سنذكره:

أ- منظمة التجارة العالمية (WTO): الجزائر عضو فيها وتلتزم بتطبيق القواعد والاتفاقيات التجارية العالمية من خلالها تهدف الجزائر إلى تحسين وضعها التجاري وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.

ب- اتفاقية الجاريسيا (GAFTA): تشارك الجزائر في هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة الشمال الأفريقي. تهدف GAFTA إلى إنشاء سوق مشتركة للبضائع وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ج- اتفاقية التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002، تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين وتحسين الوصول إلى الأسواق.

هـ- اتفاقية التجارة الحرة بين الجزائر وتونس: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر وتونس وتسهيل حركة البضائع والخدمات بين البلدين.

د- اتفاقية التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA): تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول UEMOA التي تشمل بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغيرها.

ثانياً: التحديات والفرص. تواجه الجزائر كغيرها من الدول العديد من التحديات فيما يخص التجارة الخارجية وفي المقابل توفر العديد من الفرص في مجال التجارة الخارجية ومن أهم هذه التحديات و الفرص ما يلي:

- اعتماد الجزائر في تصديرها على النفط والغاز كعنصر أساسي مما يعرض الاقتصاد إلى تقلبات أسعار السوق العالمية ويجعله عرضة للتحديات المالية.

- الحاجة إلى تحسين البنية التحتية واللوجستية بما في ذلك الشحن، النقل والتخزين، من أجل تسهيل حركة البضائع وتخفيض تكاليف النقل وتحسن الوصول إلى الأسواق الدولية.

- تواجه الجزائر تحديات فيما يتعلق بالتعامل مع القيود التجارية والرسوم الجمركية وعقبات أخرى في الأسواق العالمية.

أما فيما يخص الفرص التي تتوفر للجزائر فهي كالتالي:

- تطوير الصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية والمنتجات الكيماوية والمنتجات الصناعية الأخرى من خلال تنويع الصادرات.

- توفير الاستثمارات الأجنبية مما يساهم في تعزيز التكنولوجيا والابتكار وخلق فرص عمل جديدة.

- استغلال فرص التجارة الإقليمية مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد العربي لتعزيز التبادل التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي.

- تطوير القطاع السياحي لجذب المزيد من السياح وتعزيز الإيرادات الخارجية.

الفرع الرابع: المشاكل التي تواجه التصدير والإستيراد في الجزائر.

غيرها من دول العالم تواجه الجزائر العديد من التحديات والمشاكل فيما يخص التصدير للمنتجات والسلع

المحلية إلى الخارج، ويمكن استنتاج أول مشكل وهو اعتماد الدولة الجزائرية على صادرات النفط والغاز بشكل

أساسي في التصدير للخارج و تجاهل إن أمكن القول المنتجات والموارد الأخرى وهذا ما يعرض السوق الجزائرية إلى

تقلبات السوق العالمية، وهنا سنذكر أهم المشاكل والمعوقات التي تراجع عملية التصدير في الجزائر(سعيد وصاف،

2004، صفحة 12):

- غياب سياسية محددة للأهداف واضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل المصالح والمستويات والأفراد.

- تطبيق غير محدد وثابت بل عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المبينة في نظام الجودة.

-عدم اعتماد أسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

- عدم توفر نظام للمعلومات يضم كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الانتاجية وموقع السلعة في

السوق.

غياب التحفيز المادي وحتى المعنوي داخل المؤسسات مما يقضي على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب

عملي يسمح للمؤسسة من تحضير المنتج الذي يتلاءم مع متطلبات السوق الحالي(سعيد وصاف، 2004،

صفحة 13).

قلة التنوع في صادرات الجزائر يعتبر عاملاً محدوداً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تركز الصادرات بشكل رئيسي على النفط والغاز، في حين أنه يجب تعزيز قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والمنتجات الغذائية، والمنتجات المصنعة.

وجود قيود وتعقيدات في التجارة الدولية مما يؤثر على قدرة الشركات الجزائرية على الوصول إلى الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة عملائها (عمر لعلاوي، ماي 2007، صفحة 169).

ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية حيث تواجه الجزائر تحديات فيما يتعلق بالبنية التحتية والخدمات اللوجستية، مثل النقل والشحن والتخزين، وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على كفاءة وتكلفة التصدير.

-التعقيدات الإدارية والبيروقراطية فوجود العديد من الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية في عمليات التصدير يمكن أن يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤخر عمليات التصدير (سعيد وصاف، 2004، صفحة 14).

انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث يوجب غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة التي تركز على الجانب التصديري، وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، كمصلحة لخدمات بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة، خدمات ما بعد البيع قد تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وهذا راجع إلى مدى وجود سوق تنافسية.

غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و تفضيلهم لعملية الاستيراد لما لها من أرباح و من أجل التقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

سوء استخدام التكنولوجيات الحديثة مما يصعب تقديم منتجات متطابقة مع المواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو الصناعة عامة، إضافة إلى غياب الابداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف الميزانية وعد التطوير.

عدم الاهتمام بالتسويق الدولي وما يمكن له أن يقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري بالنظر إلى نقص خبرته بالدراسات التسويقية (سعيد وصاف، 2004، صفحة 15).

عملية قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، فالمؤسسة التي تريد التصدير تقف أمامها العديد من العقبات ذات طابع إستراتيجي، حيث يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية و معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل القدرة الانتاجية للمؤسسة وتقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية، فمن أجل أن تحقق المؤسسة النجاح الخارجي يجب

عليها معالجة الجانب الداخلي لها والتحقق منه ومن صلاحيته ومواكبته للتطورات الأخيرة فنجاح المؤسسة في الخارج يعتمد كثيرا على نجاحها في الخارج، فلا يجب إغفال المحيط والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة فخصائص المنتجات و القدرة التنافسية وجودة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة ومحيط تنافسي محدد، فعملية التصدير تتطلب التنسيق بين ثلاث مجموعات أساسية المتمثل في وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية و أهداف سياسة التصدير (سعيد وصاف، 2004، صفحة 16).

وبالرغم من كل هذه الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية التصدير في الجزائر فيمكن القول أن الحكومة الجزائرية تحاول التعامل مع هذه المشاكل وتعزيز قدرة البلاد على التصدير من خلال اتخاذ إصلاحات اقتصادية وتعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتسهيلات الأعمال، كما تسعى لتوسيع شبكة الشراكات الدولية وتعزيز التجارة الخارجية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع الدول الأخرى.

في الجزائر، يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات الحيوية والناشئة، ومع ذلك، لا زال هناك تحديات عديدة تواجه صناعة التكنولوجيا في البلاد، وهذا ينطبق أيضًا على استيراد تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

المطلب الثاني: الشركات المحلية للتجارة واستخدامها لآلية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الشركات المحلية في الجزائر تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد لتعزيز عملياتها التجارية وتحسين كفاءتها.

وفي دراستنا للشركات المحلية نذكر أهمها (Direction Générale de la Douane, 2019) :

الفرع الاول: شركات التجزئة الكبرى. في الجزائر هناك العديد من شركات التجزئة الكبرى التي تعمل في مختلف القطاعات وتلعب دورا هاما في سوق التجزئة وتعمل على توفير منتجات وخدمات متنوعة للعملاء، نذكر من أهم هذه الشركات:

- شركة (Walmart): تعتبر من أكبر سلاسل التجزئة في العالم، ومن أكبر الشركات العاملة في الجزائر، تأسست سنة 1962 في الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعت على مستوى العالم لتشمل الجزائر، تعمل الشركة في الجزائر تحت اسم (وول مارت الجزائر) توفر مجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك المواد الغذائية، والأجهزة الإلكترونية، والملابس، والمنتجات المنزلية، والأدوات المنزلية، والمزيد. توفر وول مارت العروض الترويجية والخصومات

للعلماء، وتسعى لتوفير أسعار مناسبة وتجربة تسوق مريحة ومتكاملة. وتعمل على توسيع شبكة فروعها وتحسين خدماتها لتلبية احتياجات العملاء و على توفير فرص عمل ودعم مشاريع التنمية المحلية.

- شركة أمازون (**Amazon**): هي واحدة من أكبر شركات التجزئة عبر الإنترنت في العالم، تأسست في عام 1994 في الولايات المتحدة الأمريكية على يد جيف بيزوس، ومنذ ذلك الحين نمت لتصبح منصة شاملة تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات في مختلف الفئات، في الجزائر يمكن للمستهلكين الوصول إلى موقع أمازون وشراء المنتجات المتاحة، ولكن تواجه البعض من الصعوبات خاصة فيما يتعلق بالتوصيل المحدود في الدول العربية وخاصة الجزائر.

- شركة كارفور (**Carrefour**): هي إحدى أكبر سلاسل السوبرماركت في العالم، تأسست في عام 1959 في فرنسا ومنذ ذلك الحين توسعت لتصبح واحدة من الشركات الرائدة في قطاع التجزئة على مستوى العالم، في الجزائر تعمل شركة كارفور تحت اسم "كارفور الجزائر" وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات في الأقسام المختلفة مثل المواد الغذائية، والملابس، والأجهزة المنزلية، والإلكترونيات، والأدوات المنزلية، وغيرها. توفر كارفور تجربة تسوق شاملة للعملاء بمختلف احتياجاتهم.

- شركة تيسكو (**Tesco**): هي إحدى شركات التجزئة البريطانية تعمل في العديد من البلدان من بينها الجزائر لكن لم تدخل السوق الجزائرية بنفس القوة والتواجد الذي لديها في بعض الدول الأخرى، فيمكن أن نجد بعض المنتجات المستوردة من تيسكو في بعض المتاجر الكبرى والسوبرماركت، توفر الشركة مجموعة متنوعة من المنتجات بما في ذلك الملابس والأجهزة المنزلية والمنتجات الإلكترونية.

- شركة ليدل (**Lidl**): هي سلسلة تجزئة ألمانية متخصصة في البقالة والمنتجات الغذائية، هي حديثة النشأة نوعا ما بالمقارنة مع الشركات السابقة، وتسعى دائما إلى تقديم منتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة، كما تعمل في العديد من الدول داخل أوروبا وخارجها.

الفرع الثاني: الشركات اللوجستية. هناك العديد من الشركات اللوجستية الكبرى التي تعمل في مجال إدارة وتنظيم وتسيير السلسلة اللوجستية ومن أجل توفير خدمات الشحن والتخزين والتوزيع والنقل للشركات، ومن أهم الشركات اللوجستية نذكر التالية:

- شركة (DHL): تعتبر واحدة من أكبر الشركات اللوجستية في العالم، تعمل على توفير خدمات النقل البري والجوي والبحري، وتخصص في الشحن الدولي وإدارة السلسلة اللوجستية والتخزين والتوزيع.

- شركة (FEDEX): هي شركة دولية للخدمات اللوجستية والنقل، وتقدم خدمات سريعة للتوصيل على المستوى الداخلي والخارجي، تتضمن خدماتها الشحن الجوي، البري البحري وخدمات النقل الذكي وإدارة السلسلة اللوجستية.

- شركة (UberFreight): هي شركة تابعة لأوبر تعمل في مجال اللوجستيات والنقل البري توفر منصة رقمية تربط بين الشاحنين والسائقين لتسهيل عملية الشحن وتحسين كفاءة النقل.

- شركة (Kuehne + Nagel): هي شركة لوجستية سويسرية عالمية تقدم خدمات الشحن والتخزين وإدارة السلسلة اللوجستية، تعمل في العديد من القطاعات أهمها النقل والشحن وتحويل السلع الكيميائية والطبية والتكنولوجية.

- شركة (Panalpina): هي شركة لوجستية سويسرية متخصصة في إدارة السلسلة اللوجستية والنقل الدولي تقدم خدمات الشحن الجوي، البري، والبحري والتخزين والتوزيع لعملائها.

الفرع الثالث: شركات التجارة الإلكترونية. يوجد الكثير من الشركات الإلكترونية الكبرى حول العالم التي تعمل عبر الأنترنت وتوفر منصات للتجارة والتسوق وشراء المستلزمات بتنوعها عبر ضغط زر واحدة، وفي الجزائر وبعد تطور مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومجال التجارة الإلكترونية ظهرت العديد من المواقع والشركات التي تسهل للمستخدمين اقتناء سلعهم، ومن أبرز هذه الشركات:

- موقع واد كنييس (www.ouedknis.com): يعتبر من أشهر المواقع الجزائرية، أسسه مجموعة من الشباب الجزائريين الجامعيين سنة 2006، يقوم بتقديم العديد من الخدمات كتصميم المواقع، بيع السلع من ملابس وإلكترونيات، كما يدعم المواقع المختلفة بالبرامج والأفكار اللازمة كما يقوم بصفة خاصة بتوفير فرص الإعلان لكل من يريد عرض سلعته وخدماته، والموقع مزود ببرمجيات وتقنيات تسمح بالتواصل بين المعلنين والمطلعين على الإعلانات عن طريق محادثات نصية عبر الموقع مع إمكانية التواصل عبر رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني الشخصي، أما بالنسبة للسلع المعروضة على الموقع فتتمثل في الهواتف، الملابس، عقارات، أدوات رياضية، إلكترونيات... إلخ، ويتم الدفع إما يدا بيد بعد الاتفاق بين المشتري والبائع أو عبر الحساب البريدي أو عن طريق الشيك.

- موقع سوق الجزائر (www.dzsoq.com): يهتم هذا السوق بالمزادات و الصفقات الإلكترونية بين الأفراد، يسعى إلى تحقيق التواصل بين الأفراد الراغبين في بيع أو شراء سلعة معينة عبر شبكة الويب مقابل رسم محدد، فبعد عرض البائع للسلعة التي غالبا ما تكون كتب، برامج، ألعاب وأفلام في القسم المناسب لها يتمكن

المشتري صاحب أعلى سعر من الفوز بالمزاد ويربح السلعة، ثم يتيح له الموقع إمكانية التواصل مع البائع للاتفاق على كيفية تسديد قيمة السلعة وطريقة شحنها.

- **موقع جوميا (www.dz.jumia.com):** يعتبر من أشهر المواقع الإلكترونية الناشطة عبر الإنترنت، هو موجود في 15 دولة إفريقية (المغرب، تونس، السينغال، كوديفوار... إلخ)، وهو في انتشار دائم، يعرض فيه مختلف المنتجات والسلع من ملابس، أدوات منزلية، الإكسسوارات، مواد التجميل وحتى المواد الرياضية والغذائية، منها منتجات أوروبية أما في الجزائر فهناك العديد من المنتجات ذات الماركات الجزائرية مثل كوندور، إريس، وغيرهم، يقوم المستخدم بالبحث عن المنتج الذي يريد شراءه وبعدها يضيفها إلى سلة المشتريات ثم يقوم بتحديد الكمية فالطلب ويقوم بالدفع مباشرة بعد استلام المنتج.

- **موقع إشريلي (www.echrily.com):** يهتم بشراء المواد الغذائية حيث يقوم المشتري بطلب المنتج أو السلعة، ويقوم الموقع بتوفيرها ويكون الدفع عند الاستلام، ولكن العيب في الموقع أن هذه الخدمة لا تتوفر إلا في العاصمة.

الفرع الرابع: شركات الاتصال.

يوجد في الجزائر العديد من الشركات التي تهتم بتوفير خدمات الاتصال والإنترنت تتنافس فيما بينها على الأكثر توفيرا لمختلف المزايا التي يبحث عنها المستخدم، وهنا سنطرح البعض من هذه الشركات على النحو التالي:

- **شركة إتصالات الجزائر (Algérie Télécom):** وهي من أكبر شركات الاتصال الوطنية في الجزائر تعمل على توفير خدمات الهاتف الثابت والإنترنت والهاتف المحمول.

- **شركة جيزي (Djezzy):** وتعتبر من أكبر الشركات في الجزائر تسعى إلى توفير خدمات الهاتف المحمول والإنترنت بأعلى التدفقات.

- **شركة أوريدو أو نجمة:** تعتبر هذه الشركة منافسا قويا لشركة اتصالات الجزائر تتميز أوريدو بتقديم خدمات متنوعة ومبتكرة مثل الاتصالات الصوتية والرسائل النصية والإنترنت المحمول والتطبيقات وغيرها من الخدمات القائمة على الهاتف المحمول.

- **شركة موبيليس (Mobilis):** هي أحد شركات الاتصالات المحمولة الرئيسية في الجزائر، تعد جزءا من المؤسسة الوطنية للاتصالات، تعمل الشركة على تقديم أفضل خدمات الاتصال، تعتبر موبيليس منافسا قويا في سوق الاتصالات المحمولة في الجزائر، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك الاتصالات الصوتية والرسائل النصية والإنترنت المحمول وخدمات البيانات. تسعى موبيليس باستمرار لتحسين تغطية شبكتها وجودة الخدمة

المقدمة للعملاء، تهدف موبيليس أيضاً إلى تعزيز التطور التكنولوجي في صناعة الاتصالات في الجزائر، وتقديم حلول مبتكرة ومتقدمة للمشاركين.

- شركات اتصالات الجزائر الكابلية (ATC):

اتصالات الجزائر الكابلية (ATC) هي شركة تابعة لمجموعة اتصالات الجزائر، وتعمل في مجال توفير خدمات الاتصالات والإنترنت عبر الكابل في الجزائر. تأسست ATC في عام 2003 وتهدف إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات بتقديم خدمات الكابل التلفزيوني والإنترنت السريع إلى المستخدمين.

المطلب الثالث: تطور صادرات وواردات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول حول العالم إلى توسيع سلسلة شركاتها ومنتجاتها من أجل تحقيق نسب تصدير أعلى ومن أجل إبراز مكانتها في السوق العالمية، ومن من أهم الشروط التي يجب أن توفرها من أجل الحفاظ على هذه المكانة توفير أكبر قدر من شبكات الإعلام وشبكات الاتصال التي تساعدها على تحقيق هذا، والتي تتمثل وبشكل رئيسي في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الفرع الأول: صادرات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

فيما يتعلق بصادرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال للفترة 2010-2022 جاءت وفقاً للجدول الموالي:

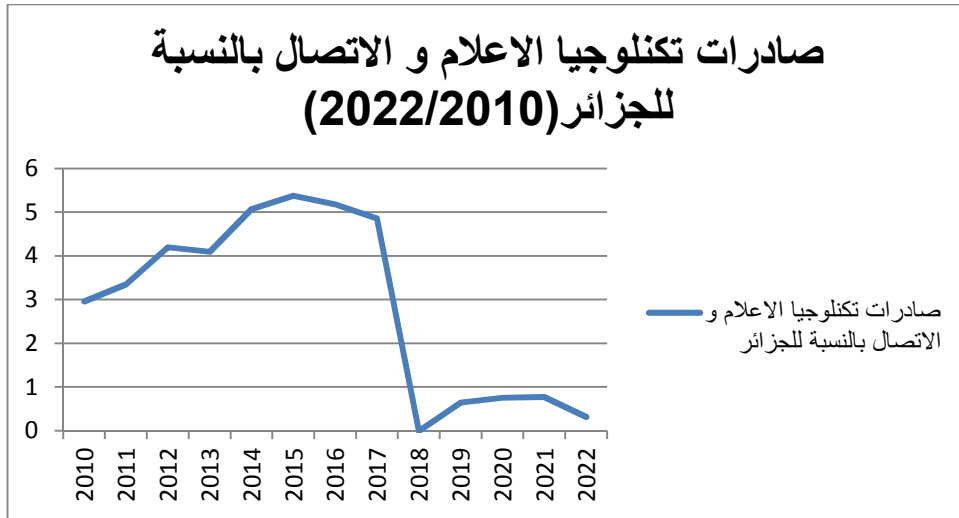
الجدول رقم (07): قيمة صادرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2022/2010).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة صادرات Tic	2.96	3.35	4.2	4.1	5.07	5.38	5.18
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
نسبة صادرات Tic	4.86	/	0.65	0.76	0.77	0.32	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: (UNCTADstat, 2023)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية

واللاسلكية، 2022).

الشكل رقم(05): قيمة صادرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر (2022/2010).



من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07).

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه خلال الفترة من 2010 الى 2016 هناك ارتفاع محسوس في حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة للجزائر ويرجع ذلك اساسا الى تصدير المعدات الالكترونية ذات الاستهلاك الواسع، وهذا راجع الى انخفاض سعر البترول في الاسواق العالمية واعتماد الدولة سياسة تشجيع المؤسسات المتخصصة في التصدير وخلق مصادر تمويل خارج الدائرة النفطية، واما في سنة 2017 فنرى تراجع بسيط في حجم الصادرات لكن في الفترة الممتدة من 2019 الى 2021 فنرى ان حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تراجع سعر البترول العالمي بحيث انه يستحوذ على اكبر نسبة من صادرات الجزائر، اما في سنة 2022 فنرى ان صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تعافت قليلا.

الفرع الثاني: واردات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

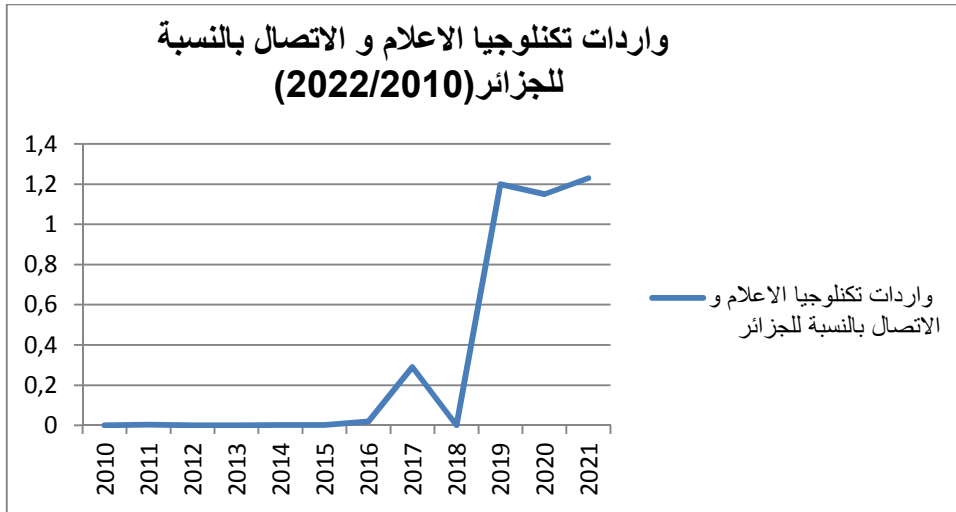
فيما يتعلق ب واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال للفترة 2010-2022 جاء توفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم (08): قيمة واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2022/2010).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة واردات Tic	0.001	0.003	0.001	0.0008	0.002	0.002	0.02
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
نسبة واردات Tic	0.29	/	1.2	1.15	1.23	1.3	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: (UNCTADstat, 2023)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2022).

الشكل رقم(06): قيمة واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالنسبة للجزائر (2010/2022).



من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال الشكل أنه منذ سنة 2010 الى سنة 2017 عرفت واردات منتجات تكنولوجيا الاعلام والاتصال ارتفاعا محسوسا وهذا راجع لان الدولة في تلك الفترة كانت مصدرا لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، لكن خلال الفترة من 2019 الى 2022 فنلاحظ ارتفاعا محسوسا في واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال وهذا يبين اعتماد الدولة على المداخل النفطية في التجارة العالمية ومن خلال تحليل الارقام نلاحظ ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يساهم في التجارة الخارجية للجزائر خلال السنوات من 2010 الى 2017 ويظهر ذلك من خلال الواردات التي تكون في الغالب اكبر من الصادرات، اما في الفترة الممتدة من 2019 الى 2022 فنلاحظ ان قيمة الواردات تجاوزت قيمة الصادرات.

كخلاصة لما سبق فيمكن القول بان الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على استيراد التكنولوجيا والمعدات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تعاني من قلة الانتاج المحلي لهذا النوع من المعدات وهذا راجع لضعف البنية التحتية تقنيا بالإضافة الى ذلك هناك تحديات اخرى مثل القيود المالية ونقص الموارد البشرية الماهرة وتشريعات ضيقة في بعض الاحيان، يتطلب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر تركيزا على البنية التحتية التقنية وتوفير المزيد من الاستثمارات وتعزيز التعليم التقني وتحسين بيئة الاعمال لجذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار.

على الرغم من التحديات التي تواجهها، توجد فرص كبيرة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تنمية الاقتصاد وتحسين الخدمات في البلاد، ومن المتوقع أن تستمر الحكومة والقطاع الخاص في دعم هذا القطاع وتشجيع نموه في السنوات القادمة.

الخاتمة

كحوصلة لم تم التطرق إليه، فان تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعد سلعة عالمية حديثة، وذات مكانة في السوق العالمية حيث أن صادراتها ووارداتها يمكن أن تقفز باقتصاد أي بلد من حالة التراجع إلى القمة، وخلال قيامنا بهذه الدراسة فإننا قد قدمنا بمعرفة نسب ومؤشرات ومعلومات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها كسلعة بالنسبة للجزائر، حيث وضعنا أهم الموردين والمصدرين للجزائر وكذلك قد وضعنا نسبة مساهمة تكنولوجيا المعلومات في صادرات وواردات الجزائر، كما تطرقنا من خلال الجانب النظري إلى مفهومها وأهم مؤشراتها، وبهذا فإننا نكون قد قمنا بدراستها من شتى الجوانب وتوصلنا إلى أن الاقتصاد الجزائري يقوم بتهميش بشكل كبير هذا النوع من المنتجات ولا يعيرها اهتماما كبيرا من حيث طبيعتها كسلعة.

● النتائج النظرية: فيما يخص الجانب النظري توصلنا إلى:

- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات التجارة الخارجية وذلك من خلال:
- تسريع العمليات التجارية.
- تسهيل العمليات المكتبية والورقية واختصارها.
- تجنب المتعاملين التجاريين الخسائر من خلال تقليص وقت المبادلات التجارية.

● النتائج التطبيقية: فيما يخص الجانب الميداني توصلنا الى:

- أهم موردين الجزائر ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، والصين.
- أهم زبائن الجزائر هم: ايطاليا، اسبانيا، و م أ، وفرنسا.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمثل نسبة شبه معدومة من واردات وصادرات الجزائر.
- تمثل تكنولوجيا المعلومات نسبة من صادرات وواردات الدولة الى ان هذه النسبة لا تتجاوزال10% وهذا راجع الى تهميش هذا النوع من العمليات التجارية من قبل الدولة.
- تساهم بشكل صغير في تشجيع التجارة الخارجية، ولكن هناك معوقات تمنع زيادة هذه النسب.

ومن خلال كل ما سبق من بحثنا فإن اجاباتنا عن الفرضيات المطروحة كانت كما يلي:

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل عمليات التجارة الخارجية: الفرضية صحيحة بحيث أن تكنولوجيا المعلومات تساهم بشكل كبير في تقليص أوقات المبادلات التجارية وغيرها من المعاملات الورقية.

الخاتمة

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تشجيع التجارة الخارجية من خلال تجارة التكنولوجيا في حد ذاتها كصادرات وواردات: الفرضية خاطئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشكل جزء صغير من الصادرات والواردات.

● المقترحات:

في ضوء الاطار النظري للدراسة والنتائج التطبيقية للدراسة نقدم المقترحات التالية:

- تشجيع تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- إنشاء بنية تحتية مناسبة لتطور تكنولوجيا المعلومات.
- تنويع صادرات الدولة وعدم التركيز على سلعة واحدة في السوق العالمية.
- تنويع المتعاملين التجاريين أو ما يعرف بالتنوع الجغرافي.
- دعم المؤسسات الناشئة في تطوير تكنولوجيا المعلومات.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة مشاريع الشراكة.

● آفاق البحث:

على ضوء أهداف بحثنا والنتائج التي تم التوصل إليها واستكمالاً لها نقترح مجموعة البحوث التالية:

- مزايا تكنولوجيا المعلومات وأهمية الاستثمار فيها.
- اشكالية مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التجارة الخارجية.
- الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات.
- دور الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفهرس

.....	شكر وتقدير
.....	الملخص:
.....	قائمة الجداول
Erreur ! Signet non défini.	مقدمة:
.....	الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: ماهية واساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
3.....	المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال
3.....	الفرع الاول: المدخل التعريفي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
5.....	الفرع الثاني: أهمية وأهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال
6.....	الفرع الثالث: خصائص تكنولوجيا الاتصال والمعلومات
7.....	المطلب الثاني: أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
7.....	الفرع الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
7.....	الفرع الثاني: وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال
8.....	الفرع الثالث: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال
9.....	الفرع الرابع: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
11.....	المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة العالمية
12.....	الفرع الأول: التكنولوجيا الجديدة والأهداف العالمية
14.....	الفرع الثاني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية
17.....	الفرع الثالث: أثر تطبيق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التجارة الخارجية
19.....	المبحث الثاني: تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وطرق مواجهتها
19.....	المطلب الأول: تحديات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
20.....	المطلب الثاني: طرق مواجهة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال
20.....	المطلب الثالث: مزايا وعيوب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال
20.....	الفرع الأول: مزايا الاستخدام
21.....	الفرع الثاني: عيوب الاستخدام
22.....	المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية
22.....	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
22.....	الفرع الاول: مفهوم التجارة الخارجية
22.....	الفرع الثاني: اهمية التجارة الخارجية

23	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
23	الفرع الاول: النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية.
24	الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتجارة.
25	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.
26	المطلب الرابع: اسباب قيام التجارة الخارجية.
	الفصل الثاني: تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التجارة الخارجية بالجزائر
28	المبحث الاول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.
29	المطلب الاول: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.
29	الفرع الاول: المكونات المادية للبنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.
30	الفرع الثاني: البرمجيات.
31	الفرع الثالث: شبكات الاتصال.
31	الفرع الرابع: قاعدة البيانات.
32	المطلب الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.
32	الفرع الاول: المرحلة الأولى (من 1962 الى 2000).
33	الفرع الثاني: المرحلة الثانية (من 2000 الى 2019).
40	المبحث الثاني: انعكاس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
40	المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.
40	الفرع الاول: تطور الواردات والصادرات في الجزائر بين 2010-2022.
41	الفرع الثاني: تطور وضعية الشركاء التجاريين للجزائر بين 2010-2022.
44	الفرع الثالث: الاتفاقيات والفرص والتحديات.
45	الفرع الرابع: المشاكل التي تواجه التصدير والاستيراد في الجزائر.
47	المطلب الثاني: الشركات المحلية للتجارة واستخدامها لآلية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
51	المطلب الثالث: تطور صادرات وواردات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.
51	الفرع الاول: صادرات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.
52	الفرع الثاني: واردات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.
29	الخاتمة
62	قائمة المراجع
59	قائمة الملاحق

قائمة المراجع

- أمال خطاب. (2017). أثر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الاقتصادية (مذكرة شهادة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- حسنين شفيق. (2014). مواقع التواصل الاجتماعي أدوات ومصادر للتغطية الاعلامية. مصر : دار فكر وفن للطباعة و النشر والتوزيع.
- محمد رشاد بزاز. (2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق جودة الخدمة داخل المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ابتسام عاشوري. (2017). الالتزام التنظيمي في المؤسسة الجزائرية. مجلة تاريخ العلوم(السادس)، الصفحات 63-75.
- ابراهيم, بختي. (2005/2004). مقياس تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات الصغيرة والمتوسطة. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- أبو غنيم، أزهار نعمة عبد الزهرة. (2007). المعرفة التسويقية وتكنولوجيا المعلومات وأثرهما في الأداء التسويقي) دراسة حالة في الشركة العامة للسمنت الجنوبية، رسالة دكتوراه مقدمة الى الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والإقتصاد . رسالة دكتوراه مقدمة الى الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والإقتصاد.
- أحمد حشاني. (جوان, 2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ترقية البحث العلمي. مجلة روافد للبحوث و الدراسات، الصفحات 39-57.
- احمد خبشاش، و محمد امين زهاني. (2021). دور التجارة الإلكترونية في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية لفترة-2010-2021. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة8ماي 1945.
- احمد محمد الدمرداش. (2018). جودة الحياة الوظيفية والاداء الوظيفي (المجلد 1). القاهرة: دار الحكمة للطباعة والنشر.
- الدليمي، إحسان علاوي حسين. (2006). تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية إدارة الموارد البشرية وأثرها في بناء الكفايات الجوهرية؛ دراسة ميدانية في عينة مختارة من كليات جامعة بغداد ؛ رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد- كلية الإدارة والإقتصاد . بغداد العراق : جامعة بغداد- كلية الإدارة والإقتصاد.

قائمة المراجع

- الديوان الوطني الديوان الوطني للإحصائيات. (2020). حوصلة احصائية 1962-2020. الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.
- العبادي، باسمه عبود مجيد. (2006). أثر نظام المعلومات في دعم صناعة القرار؛ دراسة حالة في المركز الوطني للإستشارات والتطوير الإداري؛ رسالة ماجستير مقدمة الى هيئة التعليم التقني. الكلية التقنية الإدارية.
- العمري الحاج. (2013). دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1995-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- النعمة، نور عبد المعيد. (2009). تقانة المعلومات وأثرها في سلسلة النجهيز، رسالة ماجستير مقدمة الجامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد . العراق: جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد.
- الهاشمي بعاج. (2021). أثر أبعاد الثقة التنظيمية على مستويات الالتزام لدى العاملين. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية.
- الهام بلقاسم، و اشراق محمادي . (2021). تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
- اميمة سلطان. (2019). اثر جودة الحياة الوظيفية على التمكين الإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- آني جروسي-أوفوف، ساسكاي هاوسلر، كيرستين هينيك، وتيمو مولر. (18 أبريل، 2017). كيف ستعمل الحركة المشتركة على تغيير صناعة السيارات.
- بابا عبد القادر. (بلا تاريخ). تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي. تم الاسترداد من www.Union-chlf.dz
- بيرنارد هوكممان، بن شيفيرد. (13 مارس 2015). خفض تكاليف التجارة. مركز النمو الدولي .
- تقرورت محمد. (25-26 أكتوبر , 2009). مداخلة بعنوان أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات السياحية، الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر-الإمكانات والتحديات التنافسية. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

قائمة المراجع

- تقرير التجارة العالمية. (2018). مستقبل التجارة العالمية : كيف تعمل التقنيات الرقمية على تحول التجارة العالمية.
- حديد يوسف. (ديسمبر 2014). تكنولوجيا الاتصال الحديثة واختراق الخصوصية الثقافية للأسرة الحضارية الجزائرية. جيجل، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
- حسن جعفر الطائي. (2013). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. عمان: دار البداية.
- حكمت محمد فليح. (2010). تحليل العلاقة بين الثقة التنظيمية و الالتزام التنظيمي دراسة استطلاعية في دائرتي التقاعد والرعاية الاجتماعية في مدينة تكريت. مجلة الإدارة والاقتصاد، 83، الصفحات 166-202.
- حنان شامخ. (2010). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النشاط التصديري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- خديجة ناصر. (2019). أثر جودة الحياة الوظيفية على الالتزام التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- حولة عتامنة، و اية بوفكر. (2021). جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الالتزام التنظيمي لدى العاملين. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف .
- رشيدة العابد . (31 12, 2021). أثر جودة الحياة الوظيفية على الالتزام التنظيمي لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حمه لخضر الوادي. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 05، الصفحات 381-399.
- ريان صديقي يمونة ، و عويسي سوسن. (2020). واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا. قلمة: جامعة 8 ماي 1945.
- زاهر تيسير. (2016). أثر جودة حياة العمل في الالتزام التنظيمي دراسة ميدانية عمى مركز خدمة المواطن (النافذة الواحدة) محافظة دمشق. مجمة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية .
- زكية العمراوي، و نورة تمرايط. (مارس, 2021). حودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية، 15 (1)، الصفحات 161-180.

قائمة المراجع

- سامي إبراهيم حماد حنوننة. (2006). قياس مستوى الالتزام التنظيمي لدي العاملين بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. عمادة الدراسات العليا، غزة: جامعة الاسلامية.
- سلمان عثمان، و علي عيد. (15 9, 2021). التجارة الخارجية ومفهومها القانوني. *journal.tishreen.edu.sy*, 43(5)، الصفحات 309-319.
- سلمى سعادوي . (2019). رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية - بناء نموذج (برنامج إلكتروني) لرقمنة الرسوم الجمركية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8ماي 1945.
- سمية بن عبد الكريم، و رقية عيشاوي . (2021). أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ادرار: جامعة احمد دراية.
- سهى عمر احمد البشيتي . (2019). دور الالتزام التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والسمعة التنظيمية الفلسطينية. غزة: جامعة الاقصى.
- شمس الاصيل قصوري. (2019). أثر جودة الحياة الوظيفية على أداء الموارد البشرية دراسة حالة:مركز البحث العلمي والتقني للمناطق جافة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- صابرين عمارني. (2019). أثر الرضا الوظيفي على الالتزام التنظيمي دراسة حالة جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- صباح بنوناس. (2015). أثر أنماط القيادة الإدارية على الإلتزام التنظيمي دراسة حالة القطاع البنكي لولاية بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- عامرية اولاد صالح، و يمينة حاج حمو. (2017). اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من 1970 - 2016. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، ادرار: جامعة احمد دراية.
- عباس، سحر قدوري. (2003). تقويم الإدارة البيئية وتقنية المعلومات (دراسة تحليلية في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية)؛ رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد-كلية الإدارة والإقتصاد. العراق : جامعة بغداد-كلية الإدارة والإقتصاد.

قائمة المراجع

- عبد الباسط محمد عبد الوهاب. (2005). استخدام تكنولوجيا الاتصال في الانتاج الاذاعي والتلفزيوني. المكتب الجامعي.
- عجم، إبراهيم محمد حسن. (2007). تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الإستراتيجي: دراسة تحليلية مقارنة لآراء عينة من مديري المصارف العراقية، رسالة دكتوراه مقدمة الى الجامعة المستنصرية-كلية الإدارة والإقتصاد. العراق : الجامعة المستنصرية-كلية الإدارة والإقتصاد.
- علي عماري. (2017). مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- علي قابوسة ، طه بن الحبيب ، و محمد الامين بلهوشات . (2020). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية، دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال سنة 2018. مجلة البشائر الاقتصادية، 06(01).
- فتيحة احطية الكاديكي. (فيفري، 2021). جودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى معلمي المدارس الثانوية في مدينة بنغازي. مجلة كلية التربية، 9، الصفحات 21-60.
- فتيحة الكاديكي احطية . (2021). جودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى معلمي المدارس الثانوية. مجلة كلية التربية(9)، الصفحات 21-60.
- فريدة بوعلي ، و حكيم فوضيل. (2013). دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين الاتصال الداخلي بالمؤسسة (مذكرة لنيل شهادة الماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية، البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج.
- فضيلة عزازية. (2019). تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على الأداء في المؤ الاقتصادية. كلية اوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قلمة: جامعة 8ماي 1945.
- قنيع و بن أودينة. (2019).
- كرمية التوفيق، و زهرة جامع . (2019). التجارة الدولية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية (الصفحات 207-284). البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج.

قائمة المراجع

- كريمة كتاف. (2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في انتشار تطبيق الادارة الالكترونية داخل المؤسسة الجامعية (اطروحة دكتوراة). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سطيف: جامعة محمد لمن دباغين.
- مباركة راجحي، و لطفي شعباني. (2019). اخلاقيات الاعمال واثرها في تحقيق الالتزام التنظيمي دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية الحكيم سعدان. مجلة دفاتر الاقتصادية، 10 (01)، الصفحات 434-457.
- محمد إسماعيل داود الجماسي. (2016). العلاقة بين الالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي لدى العاملين في الخدمات الطبية العسكرية بقطاع غزة. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة: جامعة الاقصى.
- محمد الحسيني وسام. (2016). أثر جودة الحياة الوظيفية في تعسيس الالتسام التنظيمي لدى الباحثين الاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية بقطاع غزة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة: جامعة الازهر.
- محمد بن غالب العوفي. (2005). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي. كلية الدراسات العليا، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- محمد توفيق مزيان، و أمينة بديار. (2018). تنمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر: بين الواقع والمأمول. مجلة العلوم الادارية والمالية، 2 (1).
- مفيدة بوشيشة، و فطيمة بورغيدة. (2016). العدالة التنظيمية والالتزام التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى .
- نادية مرواني. (2012). دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الربط و التنسيق بين وظائف الإدارة) مذكرة لنيل شهادة الماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم النحرارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهدي.
- نعيمة زيرمي. (2010). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- نعيمة يحياوي، و فاطمة الزهراء الحسيني. (13 ديسمبر، 2017). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي، الصفحات 414-436.
- هاجرة ديدوش، و عبد الغني حريري . (2022). دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها. مجلة التحولات الاقتصادية، 2 (2).
- وزارة البريد والمواصلات السلكية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2022). الجزائر.

قائمة المراجع

- وسام بوعقال . (2015). دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحسين اداء المنظمات. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- وسام عمرون. (2016). دور التجارة الإلكترونية في تفعيل عمليات التجارة الخارجية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
- وكالة الأنباء وكالة الأنباء الجزائرية. (25 07, 2022). <https://www.aps.dz/>. تاريخ الاسترداد 25 05, 2023، من <https://www.aps.dz/>.
- ياسمين حلوي. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الميزة التنافسية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
- يعقوب توامي . (2012). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة شهادة الماستر). 6-7. ورقلة: جامعة ورقلة.
- Direction Générale de la Douane. (2019) *Direction Générale de la Douane, sur Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie* تاريخ الاسترداد ، Consulté le 20 mai 2023 ، <http://www.douane.gov.dz> من
- Alter, Steven . (2002). *Information Systems, the foundation of E-Business*". Prentice Hall.
- International Telecommunication Union (ITU). (2023) *Statistics, 2023*, 05 تاريخ الاسترداد ، International Telecommunication Union (ITU): (<http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>) من
- Krajewski J., Lee and P. Ritzman, Larry . (2005). *Operations Management: Processes and Value Chain*. Prentice Hal.
- Laudon C., Kenneth and P. Laudon, Jane. (2000). *Management Information Systems*.
- Office National des Office National des Statistiques. (2020) *Les indices de valeurs unitaires*.Algerie: Office National des Statistiques.
- Office National des Office National des Statistiques. (2023 ,03-02) *Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises*.algerie: Office National des Statistiques. <https://www.ons.dz/> تاريخ الاسترداد 25 05, 2023، من
- Robert Reix. (s.d.). *Système d'information et management des organisations*.

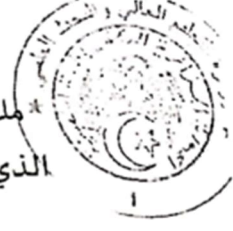
قائمة المراجع

- UNCTADstat. (2023). *UNCTADstat* من 2023، 05، الاسترداد تاريخ .
<https://unctadstat.unctad.org/>:
unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

قائمة الملاحق

ملحق 01:

ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 شهر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): فانيس هادو الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 33752590 والصادرة بتاريخ 2019/05/23
المسجل(ة) بكلية / معهد التبليغ والإقناع قسم العلوم التجريبية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: تأثير مساهمة تكنولوجيا جيبيا المعلومات والاتصال في
التجارة الخارجية
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
لمطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

تاريخ: 2023/06/07

توقيع المعني (ة)
FARIS

